

بنك التنمية الصناعية
شركة مساهمة مصرية
القوائم المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
وكذا تقرير مراقبي الحسابات عليها

الجهاز المركزي للمحاسبات



**forv/s
mazars**

مصطفى شوقي

محاسبون قانونيون ومستشارون

قائمة المحتويات

-	تقرير مراقبي الحسابات
١	قائمة المركز المالي المستقلة
٢	قائمة الدخل المستقلة
٣	قائمة الدخل الشامل المستقلة
٤	قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
٥	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٣٦-٦	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

تقرير مراقبي الحسابات

الى السادة / مساهمي بنك التنمية الصناعية - "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لبنك التنمية الصناعية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة البنك ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تتحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

و من رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لبنك التنمية الصناعية "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبين لنا مخالفات هامة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ لأي من أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠. يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة البنك المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ٢٥ مايو ٢٠٢٥

مراقبا الحسابات

محاسب/ خالد كمال أحمد محمد

خالد كمال أحمد

الجهاز المركزي للمحاسبات

محاسب/ محمد عبد العزيز أحمد خليل

مصطفى شوقي

محاسبون قانونيون ومستشارون



٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	إيضاح	
			الأصول
٣,٥٢٤,٠٧٠	٧,٨٥٧,٤٤٧	١٤	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى
١٠,٤٠٨,١٠٧	١١,١٥٩,٣٥٧	١٥	أرصدة لدى البنوك
١٥,٩٧٧,٨٣٦	٢٢,٣٥٤,٨٥٤	١٦	القروض والتسهيلات للعملاء
			استثمارات مالية
١,٧٩٧,١٥٤	٤,٥٤٠,٥٧١	١٧	قيمة عادلة دخل شامل آخر
٦,٥٥٧,٠٤٤	١,٦٠٢,٥٧٠	١٨	تكلفة مستهلكة
١٧٥,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠	١٩	شركات تابعة
٢٨,٦٣٥	٢٥,٣٦١	٢٠	الأصول غير الملموسة
١,٣٣٠,٢٢٧	١,٤١٤,١٠٢	٢١	أصول أخرى
٩,٤٨٢	٨,٩٤٢	٢٢	استثمار عقارى
٤٣٢,٣٣٧	٤٥٩,١٩٧	٢٣	أصول ثابتة
٤٠,٢٣٩,٨٩٢	٤٩,٥٩٧,٤٠١		إجمالي الأصول
			الإلتزامات وحقوق الملكية
			الإلتزامات
٤,٠٧٣,٥٦١	٤,٠١٧,٧٢١	٢٤	أرصدة مستحقة للبنوك
٢٦,٩٢٩,٤٧٢	٣٦,١٠٦,١٩٧	٢٥	ودائع العملاء
١,٩٤٢,٤٦٦	١,٥٧٣,٨١٩	٢٦	قروض أخرى
٧٩٢,٨١٤	١,٣٦٤,٥٩٩	٢٧	إلتزامات أخرى
٦٠,٩٣٣	٦٩,٦٣٩	٢٨	مخصصات أخرى
١١٦,٨٤٣	١٥٢,٦٥٤	٢٩	إلتزامات مزايا التقاعد
-	٨٦,٠٠١	٣٤	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٣٣,٩١٦,٠٨٩	٤٣,٣٧٠,٦٣٠		إجمالي الإلتزامات
			حقوق الملكية
٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	أ-٣٠	رأس المال المدفوع
٤,٥٠٠,٠٠٠	-		مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة رأس المال
٤٤١,٠٤٧	٤٩٣,٢٥٠	ج-٣٠	إحتياطيات
١,٤٥٦,٦٠١	١,٣٠٧,٣٦٦	د-٣٠	فروق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة
(٥٧٣,٨٤٥)	(٥٧٣,٨٤٥)	هـ-٣٠	الخسائر المرحله
٦,٣٢٣,٨٠٣	٦,٢٢٦,٧٧١		إجمالي حقوق الملكية
٤٠,٢٣٩,٨٩٢	٤٩,٥٩٧,٤٠١		إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية من الصفحة ٦ إلى الصفحة ٣٦ تعتبر جزءاً متكاملاً لها وتقرأ معها.
تقرير مراقبي الحسابات مرفق

رئيس مجلس الإدارة

أكرم قنجاوي

الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب

حسين أحمد رفاعي

الرئيس التنفيذي للقطاع المالى

جمال ابو سنة

مراقبي الحسابات

محاسب/ خالد كمال احمد محمد

خالد كمال احمد

الجهاز المركزى للمحاسبات

محاسب/ محمد عبد العزيز احمد خليل

Forvis Mazars مصطفى شوقي

"بالألف جنيه مصري"

إيضاح	من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
عائد القروض والإيرادات المشابهة	٨,٠٧٤,٧٦٤	٤,٣٧٥,٤١٠
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٥,٦٥٩,٢٠٠)	(٣,٣٨١,٠٢٠)
صافي الدخل من العائد	٢,٤١٥,٥٦٤	٩٩٤,٣٩٠
إيرادات الأتعاب والعمولات	٢٧٠,٥٠٩	٢٦٨,٦٣١
مصروفات الأتعاب والعمولات	(٥١,١٠١)	(٤٨,٨٦٩)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات	٢١٩,٤٠٨	٢١٩,٧٦٢
صافي الدخل من العائد والأتعاب والعمولات	٢,٦٣٤,٩٧٢	١,٢١٤,١٥٢
توزيعات الأرباح	٦,٨١٥	٤,٨٨١
صافي دخل المتاجرة	٣١,٢٦٨	٣٦,٣٣٢
أرباح الإستثمارات المالية	٢,٤٣٩	٨٨٧
(عبء) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٦٦٣,٧١٩)	(٨٣١,١٧٩)
مصروفات إدارية	(٩٣٠,٤٩٦)	(٧٤٨,٧٤١)
صافي إيرادات / (مصروفات) تشغيل أخرى	(١٤,١٥٧)	٥٩٦,٠٦٤
الربح قبل الضرائب	٦٧,١٢٢	٢٧٢,٣٩٦
ضرائب الدخل	(٦٧,١٢٢)	(٢٧٢,٣٩٦)
صافي الربح	-	-
نصيب السهم من صافي الربح (جنيه/ سهم)	-	-

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية من الصفحة ٦ إلى الصفحة ٣٦ تعتبر جزءاً متماً لها وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أكبر تيناوي

الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب
حسين أحمد رفاعي

الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
جمال أبو سنة

"بالألف جنيه مصرى"

٢٠٢٣ من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر	٢٠٢٤ من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر	
-	-	صافي الربح
٢,٩٦٣	٧,٠٣٧	بنود قد يتم اعادة تبويبها في الارباح والخسائر
(١٧,٩٠٦)	٣٢,٦١١	صافي التغير في القيمة العادلة اذون وسندات خزانة دخل شامل آخر
(١٤,٩٤٣)	٣٩,٦٤٨	بنود لا يتم اعادة تبويبها في الارباح والخسائر
		صافي التغير في القيمة العادلة لادوات حقوق الملكية
		إجمالي الدخل الشامل

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية من الصفحة ٦ إلى الصفحة ٣٦ تعتبر جزءاً متماً لها وتقرأ معها.

رئيس مجلس الادارة
اكرم ميناوي

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
حسين أحمد رفاعي

الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
جمال ابو سنة

بنك التنمية الصناعية - ش.م.م.
قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة عن السنة المالية من ٢٠٢٤/١/١ إلى ٢٠٢٤/١٢/٣١

بالألف جنيه مصري

رأس المال المصدر والمدفوع	مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة رأس المال	فروق تقييم استثمارات غير مقيدة في البورصة	إحتياطي رأسمالي	إحتياطي مخاطر بنكيه	إحتياطي قانوني	إحتياطي قيمة عادله إذون وسندات خزانه	إحتياطي عام	فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة	خسائر)مرحلة	ارباح السنة	الاجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٥٠٠,٠٠٠	-	٤٥٠,٣٢٣	٢,٤٤٠	٦,٤٨٠	٤١٦	(٤,٢٤٠)	١,٥٨٦,٧٥٢	(٥٧٣,٧٧٠)	-	١,٩٦٨,٩٧٢
الرصيد الافتتاحي ٢٠٢٣/١/١	-	-	-	-	-	-	-	(١٣٠,١٥١)	-	-	(١٣٠,١٥١)
استهلاك فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٩٦٣
صافي التغير في بنود الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤,٥٠٠,٠٠٠
مدفوع تحت زيادة رأس المال	٤,٥٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٧٥)
تسويات على الخسائر المرحلة	-	-	-	-	-	-	-	-	(٧٥)	-	(١٧,٩٠٦)
فروق تقييم استثمارات ماليه غير مقيدة	-	-	(١٧,٩٠٦)	-	-	-	-	-	-	-	-
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٥٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	٤٣٢,٤١٧	٢,٤٤٠	٦,٤٨٠	٤١٦	(١,٢٧٧)	١,٤٥٦,٦٠١	(٥٧٣,٨٤٥)	-	٦,٣٢٣,٨٠٣
الرصيد الافتتاحي ٢٠٢٤/١/١	٥٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	٤٣٢,٤١٧	٢,٤٤٠	٦,٤٨٠	٤١٦	(١,٢٧٧)	١,٤٥٦,٦٠١	(٥٧٣,٨٤٥)	-	٦,٣٢٣,٨٠٣
استهلاك فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٤٩,٢٣٥)
المدفوع تحت حساب زيادة رأس المال	٤,٥٠٠,٠٠٠	(٤,٥٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير في الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر-	-	-	٣٢,٦١١	-	-	-	-	-	-	-	٣٩,٦٤٨
بعد الضرائب المؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢,٥٥٥
المحول الى الاحتياطي الراسمالي	-	-	-	١٢,٥٥٥	-	-	-	-	-	-	-
صافي الارباح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٥,٠٠٠,٠٠٠	-	٤٦٥,٠٢٨	١٤,٩٩٥	٦,٤٨٠	٤١٦	٥,٧٦٠	١,٣٠٧,٣٦٦	(٥٧٣,٨٤٥)	-	٦,٢٢٦,٧٧١

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية من الصفحة ٦ إلى الصفحة ٣٦ تعتبر جزءاً متمماً لها وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أكرم شناوي

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
حسين أحمد رفاعي

الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
جمال أبو سنه

من ٢٠٢٣ ٢٠٢٣ ديسمبر	من ٢٠٢٤ ٢٠٢٤ ديسمبر	إيضاح رقم	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٢٧٢,٣٩٦	٦٧,١٢٢		الأرباح قبل الضرائب
-	-		تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٦٧,٧٢١	٦٢,٤٢٦		إهلاك واستهلاك
٨٣١,١٧٩	١,٦٦٣,٧١٨		عبء إضمحلال عن خسائر الإئتمان
٥٣,١٤٤	٤٦,٥٠٠		مخصص مزايا التقاعد
١٣,٨٨٧	١٦,٩٥٨		رد / عبء مخصصات أخرى
٥,٨١٣	٣,٤٨٧		اضمحلال أصول أخرى
-	٣٦٣		فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية
(٦٢٢,١٧٩)	-		أرباح بيع أصول ثابتة وأصول غير متداولة بغرض البيع
١,٦٣٣	-		رد أرباح بيع أصول ثابتة
(٤,٨٨١)	(٦,٨١٥)		توزيعات أرباح محصلة
(٨٨٧)	(٢,٤٣٩)		أرباح بيع إستثمارات مالية
٦١٧,٨٢٦	١,٨٥١,٣٢٠		أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والإلتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل
			صافي النقص / (الزيادة) في الأصول والإلتزامات
١٠٥,٧٦٦	(٤,٢٦١,٩٥٥)		أرصدة لدى البنوك
(١,٤٣٠,٣٨٧)	١,٢٣٦,٤٨٣		إذون خزنة وأوراق حكومية أخرى إستحقاق أكثر من ٣ شهور
(٣٣,٩١١)	(٨,٠٦٤,٨٠١)		قروض وتسهيلات للعملاء
(٦١,٠٨٤)	(٢٩,٧٢٠)		أصول أخرى
٥٨٦,٠٦٠	(٥٥,٨٤٠)		أرصدة مستحقة للبنوك
٢,٥٤٦,٩٧٢	٩,١٧٦,٧٢٦		ودائع العملاء
٢٦٤,١٩٩	٥٤٣,٩٤٨		الإلتزامات أخرى
(١,٧٨٤)	(١٠,٦٩٠)		المستخدم من مخصص التزامات مزايا التقاعد
-	(١,٢٣٩)		المستخدم من المخصصات
(٢٧١,٩٠٨)	(٩١,٤٠٣)		ضرائب الدخل المسددة
٢,٣٢١,٧٤٩	٢٩٢,٨٢٩		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
٥٠١,٢٠٢	(٩٦٥,٧٠٥)		التغير في إذون خزنة من خلال الدخل الشامل
٤,٨٨١	٦,٨١٥		توزيعات أرباح محصلة
(١٠٩,٣٩١)	(١٢٦,٣٢٦)		(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
١,٠٤٢,٧٩٥	١٦,٢٠٠		متحصلات من بيع أصول ثابتة
(٢٣,٢٠٧)	(٢٠,٦٣١)		(مدفوعات) لشراء أصول غير ملموسة
-	(٧٨٥,٧٠٨)		التغير في الإستثمارات من خلال الدخل الشامل الأخر
٢١٣,٥٢٢	(١٠٦,٠٠٠)		التغير في الإستثمارات بالتكلفة المستهلكة
١,٦٢٩,٨٠٢	(١,٩٨١,٣٥٥)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الإستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٤,٥٠٠,٠٠٠	-		مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة رأس المال
(١٧,٥٠٦)	(٥١٧,٨٨١)		التغير في القروض الأخرى
٤,٤٨٢,٤٩٤	(٥١٧,٨٨١)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٨,٤٣٤,٠٤٥	(٢,٢٠٦,٤٠٧)		صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال العام
٥,٩٠٦,٥٧٧	١٤,٣٤٠,٦٢٢		رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام
١٤,٣٤٠,٦٢٢	١٢,١٣٤,٢١٥		رصيد النقدية وما في حكمها في آخر العام
			وتتمثل النقدية وما في حكمها آخر العام فيما يلي:
٣,٥٢٤,٠٧٠	٧,٨٥٧,٤٤٧		نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
١٠,٤١٠,٧٨١	١١,١٦١,١٩٢		أرصدة لدى البنوك
٧,٠٣٨,٠٩	٤,٤١٨,٢١٤		إذون خزنة وأوراق حكومية أخرى
(٣,٤٢٤,٩١٢)	(٧,٦٨٦,٨٦٨)		أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الإحتياط الإلزامي
(٣,٨٧٣,١٢٦)	(٣,٦١٥,٧٧٠)		إذون خزنة إستحقاق أكثر من ٣ شهور
١٤,٣٤٠,٦٢٢	١٢,١٣٤,٢١٥		النقدية وما في حكمها

٣١

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية المستقلة من الصفحة ٣٦ إلى الصفحة ٣٦ تعتبر جزءاً متماً لها وتقرأ معها.

معاملات غير نقدية

- ٤١ مليون جنيه صافي التغير في الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر- بعد الضرائب المؤجلة
- ١٣٧ مليون جنيه فروق القيمة الحالية للودائع المساندة وتأثيرها على حقوق الملكية بحد فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة
- ٥٦٠ ألف جنيه يمثل دائن ومشتريات أصول ثابتة
- ٢٩,٩ مليون جنيه يمثل ضرائب دخل وإذون خزنة غير مسددة

رئيس مجلس الإدارة

أكرم تيناوي

الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب

حسين أحمد رفاعي

الرئيس التنفيذي للقطاع المالي

جمال أبو سنة

القيمة بالآلاف جنية

١- معلومات عامة

يقدم بنك التنمية الصناعية خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والإستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال مركزه الرئيسي بمحافظة القاهرة وعدد ستة وعشرون فرعاً ويوظف عدد ٨٩٠ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس بنك التنمية الصناعية شركة مساهمة مصرية كبنك تجارى، وذلك بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٨ بعد صدور قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بشطب تسجيل بنك العمال المصرى من سجل البنوك لدى البنك المركزى المصرى إعتباراً من نهاية عمل يوم ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨ ودمجة ببنك التنمية الصناعية المصرى تحت مسمى بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى. وبتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٨ وافق البنك المركزى المصرى علي تغيير إسم البنك الي بنك التنمية الصناعية اعتباراً من اول أكتوبر ٢٠١٨ ويقع المركز الرئيسى للبنك في مدينة القاهرة . والبنك غير مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية .

(٢) ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلى أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك .

أ- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ مع إضافة متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" طبقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ . وقد أصدر البنك هذه القوائم بناءاً علي تعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة بتاريخ ٣ مايو ٢٠٢٠ والتي تسمح للبنوك بإصدار قوائم مالية سنوية . ويتم الرجوع فيما لم يرد به نص ضمن تعليمات البنك المركزى المصرى الي معايير المحاسبة المصرية .

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة.

تأثير تغييرات السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولى رقم (٩)

المعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٩) – الأدوات المالية

تم التطبيق الرسمى للمعيار الدولى رقم ٩ إعتباراً من بداية عام ٢٠١٩. وتختلف متطلبات المعيار المذكور إختلافاً جوهرياً عن معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) "الأدوات المالية – الإعتراف والقياس" وخاصة فيما يتعلق بتبويب وقياس والإفصاح عن الأصول المالية وبعض الإلتزامات المالية، وفيما يلى ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار:

تصنيف الأصول والإلتزامات المالية:

تم تصنيف الأصول المالية الى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالى:

- أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

ويستند تصنيف المعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٩) بشكل عام إلى نماذج الأعمال لدى البنك والذى تدار به الأصول المالية وتدققها النقديّة التعاقدية، وبالتالي تم إلغاء فئات معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) (الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ، القروض والمديونيات ، الإستثمارات المالية المتاحة للبيع).

- لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالى وبالتالي يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالى المرتبط به.

يتم عرض التغير في الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على النحو التالى:

- التغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الإئتماني يتم عرضه في قائمة الدخل الشامل الآخر
- يتم عرض المبلغ المتبقى من التغير في القيمة العادلة ضمن بند (صافي الدخل من الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) بقائمة الأرباح والخسائر.

إضمحلال قيمة الأصول المالية

يستبدل المعيار الدولى للتقارير المالية رقم ٩ نموذج "الخسارة المحققة" الوارد بتعليمات البنك المركزى الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج "الخسارة الإئتمانية المتوقعة". كما ينطبق نموذج الإضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض إرتباطات وتعهدات القروض وعقود الضمانات المالية ولكن ليس على إستثمارات حقوق الملكية. بموجب المعيار الدولى للتقارير المالية رقم ٩. يتم الإعتراف بخسائر الإئتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه و بموجب تعليمات البنك المركزى الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

التغيرات الرئيسية في السياسة المحاسبية للبنك لإضمحلال قيمة الأصول المالية هي كالتالى:

يطبق البنك منهجاً مكوناً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة من الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر تنتقل الأصول بين المراحل الثلاث التالية إستناداً إلى التغير في جودة الإئتمان مقارنة بلحظة الإعتراف الأولى بها.

المرحلة الأولى : خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الإعتراف الأولى والتي لا تنطوي على زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الإعتراف الأولى أوالتي تنطوي على مخاطر إئتمانية منخفضة. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الإعتراف بخسائر إئتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً ويحتسب العائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الإئتمان). خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج من حالات تعثر محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير . وهي ليست حالات العجز في السداد المتوقعة لفترة ١٢ شهراً ولكنها خسارة الإئتمان بأكمله وذلك على الأصول مرجحه بإحتمال أن تحدث الخسارة خلال فترة ١٢ شهراً التالية.

القيمة بالالف جنية

المرحلة الثانية : خسائر الائتمان المتوقعة على كامل عمر الأصل المتوقع - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة . يتم الإعراف بخسارة إئتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب العائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول .

خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات التقصير الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي المتوسط المرجح لخسائر الإئتمان مع اعتبار احتمال التعثر المتوقع على مدى الحياة كترجيح.

المرحلة الثالثة : خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير وفقاً للمؤشرات المحددة في تعليمات البنك المركزي المصري. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الإعراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة وتهتمش العوائد علي الحسابات المدرجة في هذه المرحلة ويستمر البنك بالتمهيش طالما بقيت الحسابات ضمن هذه المرحلة .

ويقوم البنك بإستثناء ما يلي من احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

- ١- الودائع لدى البنوك إستحقاق شهر فأقل من تاريخ المركز المالي.
- ٢- الحسابات الجارية لدى البنوك.
- ٣- الإرصدة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية
- ٤- أدوات الدين الصادرة من الحكومة المصرية بالعملة المحلية.

زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان : Significant Increase in Credit Risk (SICR)

يعتبر البنك أن الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة بإحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي عند الإعراف الأولي وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة من البنك .

درجات مخاطر الائتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر عدم الانتظام. تتفاوت هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقرض . تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر ، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر إئتمانية مختلفة.

إنشاء هيكل آجال احتمالية عدم الانتظام

يستخدم البنك نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها وتضع تقديرات لإحتمالية عدم الانتظام من التعرض وكيفية توقع تغيرها نتيجة مرور الوقت ، يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات عدم الانتظام والتغيرات في عوامل الإقتصاد الكلي الرئيسية.

أهداف وسياسات البنك من إدارة المخاطر التالية :

١. قياس مخاطر الائتمان

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر يعد أمراً معقداً ويتطلب استخدام النماذج نظراً لتفاوت التعرض مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة و مرور الوقت ، يستتبع تقييم مخاطر الائتمان من محفظة الأصول مزيداً من التقديرات لإحتمال حدوث عدم الانتظام لنسب الخسارة المرتبطة بها وإرتباطات عدم الانتظام بين الأطراف المقابلة ، يقيس البنك مخاطر الائتمان باستخدام احتمالية عدم الانتظام والتعرض عند عدم الانتظام والخسارة بإفترض عدم الانتظام. وهذا على غرار المنهج المستخدم لأغراض قياس خسارة الإئتمان المتوقعة.

٢. تبويب مخاطر الائتمان

يستخدم البنك تبويبات مخاطر الائتمان الداخلية التي تعكس تقييمها لإحتمالية عدم إنتظام الأطراف المقابلة كل على حدى. يستخدم البنك نماذج تقييم داخلية مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة ، يتم معايرة درجات الإئتمان في حالة زيادة مخاطر عدم الإنتظام بشكل مضاعف عند كل درجة خطر أعلى.

ب - الشركات التابعة والشقيقة

ب-١ الشركات التابعة

هي الشركات (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة Purpose Entities/SPEs) التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت ، ويؤخذ في الإعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

ب-٢ الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة . وعادةً يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الإستثمارات بتكلفة الإقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر إضمحلال في القيمة . وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

القيمة بالآلاف جنية

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة إقتصادية مختلفة.

د - ترجمة العملات الأجنبية

د-١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك لأقرب ألف جنيه مصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

د-٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وثبتت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ. ويتم الإعراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

* صافي دخل المتاجرة من خلال الأرباح أو الخسائر للأصول/ الإلتزامات المالية

* إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، يتم الإعراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. ويتم الإعراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة/ أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر).

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الإعراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة إستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ - الأصول المالية

هـ-١/ الإعراف

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف إستثمارها عند الإعراف الأولى وفقا لنماذج الاعمال .

هـ/٢ - التقييم

- عند الإعراف الأولى يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم إستيفاء كلا الشرطين التاليين
- لم يكن قد تم تخصيصه بمعرفه إدارة البنك عند الإعراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الإحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط في أصل مبلغ الاداة المالية والعائد.
- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الإعراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم إستيفاء كل من الشرطين التاليين:
- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي أو ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد.
- عند الإعراف الأولى بأداة حقوق ملكية ليست محتفظ بها بغرض المتاجرة فإنه يمكن للبنك القيام بإختيار لا رجعة فيه بأن يتم عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ، ويكون هذا الإختيار لكل إستثمار على حدة.
- يتم تبويب باقي الأصول المالية الأخرى كإستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- بالإضافة إلى ذلك يمكن للبنك عند الإعراف الأولى ، أن يخصص بشكل لا رجعة فيه - أصلا ماليا على أنه يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، بالرغم من إستيفائه لشروط التقييم كأصل مالي بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص بشكل جوهري التضارب الذي قد ينشأ في القياس المحاسبي.

القيمة بالالف جنية

هـ/ ٣ نموذج الأعمال

(١) يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

(أ) أدوات حقوق الملكية.

تسجل أدوات حقوق الملكية دائما بالقيمة العادلة ضمن إحدى البندين التاليين :

الأداة المالية	طرق القياس وفقا لنموذج الأعمال	
	القيمة العادلة	التكلفة المسبقة
أدوات حقوق الملكية	من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات الدين	خيار لمرة واحدة عند الإقرار الأولي ولا يتم الرجوع فيه	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحويل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمناجزة

البند الأول : أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

تقاس أدوات حقوق الملكية ضمن هذا البند بالقيمة العادلة ويتم الإقرار بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الأرباح والخسائر وكذلك يتم الإقرار بتوزيعات الأرباح التي تستحق على هذه الأدوات في قائمة الأرباح والخسائر ولا تخضع لمتطلبات قياس خسائر الإلتزام المتوقعة.

البند الثاني : أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر :

تقاس أدوات حقوق الملكية ضمن هذا البند بالقيمة العادلة ويتم الإقرار بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر وفي حالة التخلص من هذه الأدوات لا يتم تحويل رصيد التغير في القيم العادلة إلى الأرباح والخسائر وإنما يتم تحويلها مباشرة إلى الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية ويتم الإقرار بتوزيعات الأرباح التي تستحق على هذه الأدوات في قائمة الأرباح أو الخسائر ولا تخضع لمتطلبات قياس خسائر الإلتزام المتوقعة.

(ب) أدوات الدين / القروض والسلفيات.

تسجل أدوات الدين ضمن أحد البنود الثلاث التالية ووفق متطلبات المعيار (٩) :

البند الأول : أدوات الدين بالتكلفة المسبقة :

لا تخضع لمتطلبات قياس القيمة العادلة وإنما تخضع لمتطلبات قياس خسائر الإلتزام المتوقعة وتسجل الخسارة الإلتزامية المتوقعة التي يتم قياسها في قائمة الأرباح أو الخسائر وفي حالة ارتفاع القيمة يتم رد الخسارة إلى حساب الأرباح أو الخسائر في حدود ما سبق تحميله خلال فترات مالية سابقة ويتم قيد العائد المتحقق على هذه الأدوات في قائمة الأرباح أو الخسائر.

البند الثاني : أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل :

تخضع لمتطلبات قياس القيمة العادلة وكذلك لمتطلبات قياس خسائر الإلتزام المتوقعة وفي حالة انخفاض القيمة العادلة لأحد أدوات الدين عن تكلفتها تسجل الخسارة الإلتزامية المتوقعة في قائمة الأرباح أو الخسائر بينما تسجل باقي التغيرات إن وجدت في قائمة الدخل الشامل الآخر تحت بند التغير في القيمة العادلة وعند وجود ارتفاع في القيمة بعد تخفيض الأداة بخسائر الإلتزام يتم رد هذا الارتفاع في قائمة الأرباح أو الخسائر وذلك في حدود ما سبق تحميله في الأرباح والخسائر خلال فترات مالية سابقة وأية زيادة أخرى تم الإقرار بها في قائمة الدخل الشامل الآخر وعند التخلص من هذه الأدوات يتم تحويل الرصيد المتراكم بفروق التغير في القيمة العادلة المسجل في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر ويتم قيد العائد المتحقق على هذه الأدوات في قائمة الأرباح أو الخسائر.

البند الثالث : أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

- تخضع لمتطلبات قياس القيمة العادلة ولا تخضع لمتطلبات قياس خسائر الإلتزام المتوقعة وتسجل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الأدوات في قائمة الأرباح والخسائر ويتم قيد العائد المتحقق على هذه الأدوات في قائمة الأرباح أو الخسائر.

(٢) يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج أعمال بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس إستراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الأصول

المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلي:

الأصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الأصول المالية بالتكلفة المسبقة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحويل التدفقات النقدية التعاقدية	الهدف من نموذج الأعمال هو الإحتفاظ بالأصول المالية لتحويل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الإستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضي إستثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الإلتزامية لمصدر الإداة المالية. أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحويل التدفقات النقدية التعاقدية	كلا من تحويل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحويل التدفقات النقدية التعاقدية.

القيمة بالآلاف جنية

القيمة بالآلاف جنية	الخصائص الأساسية	نموذج الأعمال	الأصل المالي
	هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو الاحتفاظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. إدارة الأصول المالية بمعرفه على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلافيا للتضارب في القياس المحاسبي. شروط تبويب الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتعين توافر كافة الشروط التالية في الأصول المالية التي يمكن للبنك تبويبها عند الاقتناء بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. - أن تكون مسجلة في بورصة الأوراق المالية محلية أو اجنبية. - أن يكون عليها تعامل نشط خلال الثلاثة اشهر السابقة على تاريخ الاقتناء	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة -إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة - تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الأعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة إمداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الأعمال مايلي:

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ إستحقاق الأصول المالية مع تواريخ إستحقاق الإلتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعه الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.

- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فإن المعلومات عن أنشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.

- إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها وتقييم أداها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث أنها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع أصول مالية معا.

- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الأداة والعائد.

- لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للأداة المالية بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعراف الأولى. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقد والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

- ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل في دفعات تقتصر فقط على أصل الأداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في إعتباره الشروط التعاقدية للأداة، ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط، وإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في إعتباره مايلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.

- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الأجل، نوع العملة...).

- شروط السداد المعجل ومد الأجل.

- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.

- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقد (إعادة تحديد سعر العائد دورياً).

- لايقوم البنك بإعادة التبويب بين مجموعات الأصول المالية إلا عندما فقط يتم تغيير نموذج الأعمال وهذا ما يحدث نادراً أو يكون بصفة غير متكررة وغير جوهرية أو عند تدهور في القدرة الائتمانية لأحد أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة.

وقد تم اتباع طريقي التدفقات النقدية المخصومة وطريقة المضاعفات في تحديد القيمة العادلة للأداة المالية

و- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لإستلام الأصل وتسوية الإلتزام في أن واحد.

ز- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الإعراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد القروض والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد بإستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو الإلتزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو الإلتزام مالي، وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الإعتبار خسائر الإئتمان المستقبلية (وليس المتوقع) وتتضمن طريقة الحساب كافة الإلتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الإعراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الإعراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

القيمة بالالف جنية

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضا حيث يعلى العائد المحسوب لاحقا وفقا لشروط عقد الجدولة على القروض لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة إستمرار العمل في الانتظام يتم أدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

ج- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالإتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وفقا لما ورد ببند (٢-٣) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءا مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها بإعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي. ويتم تأجيل أتعاب الإرتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لإقتناء الاداة المالية، ثم يتم الإعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الأرتباط.

ويتم الإعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الأعتراف الأولى ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وعدم إحتفاظ البنك بأى جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين. ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو أقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند إستكمال المعاملة المعنية. ويتم الأعتراف بأتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الأعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ط- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ي- اضمحلال الأصول المالية

ي-١- يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل.

تصنيف أدوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية

- يقوم البنك بتجميع أدوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية على أساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة على أساس نوع المنتج المصرفي .

- يقوم البنك بتصنيف أدوات الدين داخل مجموعة منتج التجزئة المصرفية الى ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية

المعايير النوعية	المعايير الكمية	تصنيف الإدارة المالية
جميع الادوات المالية التي تدخل في نطاق المخاطر المقبولة وهي كل ما لا يدرج تحت المرحلة الثانية او المرحلة الثالثة	لا توجد عليها متأخرات أو تأخير خلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية	المرحلة الأولى: أدوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض (اعادة الجدولة) - متأخرات سابقة من ٣١ يوم حتى اقل من ٩٠ يوم خلال فترات سابقة وعدم الانتظام بعدها لمدة ٣ اشهر متصلة .	تأخير من ٣١ يوم حتى أقل من ٩٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية	المرحلة الثانية: أدوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهريه في المخاطر الائتمان
- وفاة المقترض . - قيام البنك بإعدام جزء من الالتزامات المترتبة على المدين	عندما يتأخر المقترض ٩٠ يوما فأكثر عن سداد اقساطه التعاقدية	المرحلة الثالثة: أدوات مالية مضمحلة

القيمة بالالف جنية

تصنيف أدوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر .

- يقوم البنك بتصنيف داخل مجموعة منتج المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر الى ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية :

تصنيف الاداة المالية	المعايير الكمية	المعايير النوعية
المرحلة الأولى : أدوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متأخرات أو تأخير خلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية	جميع الأدوات المالية التي تدخل في نطاق المخاطر المقبولة وهي كل ما لا يدرج تحت المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة
المرحلة الثانية : أدوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية	- للمؤسسات والمشروعات متناهية الصغر - تأخير من ٣١ يوم حتى أقل من ٩٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية . - الشركات الصغيرة والمتوسطة والبرامج التمويلية للمشروعات الصغيرة - تأخير من ٣١ يوم حتى أقل من ١٨٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية	- في حالة ظهور مؤشر أو أكثر من المؤشرات التالية - تصنيف المخاطر الائتمانية للعميل يقع في نطاق مخاطر تحتاج لعتاية خاصة (Watch List) - الحاجة الى إعادة هيكلة التزامات العميل بسبب ضعف القدرة على السداد أو تراجع التدفقات النقدية أو تعديل الشروط التعاقدية مع العميل - الغاء البنك احد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض - توافر معلومات للبنك عن وجود مستحقات على العميل أو ارتفاع مخاطرة الائتمانية لدى البنك اولى أى طرف دائن اخر تؤثر على قدرته على السداد - التغيرات السلبية الفعلية أو المتوقعة في النشاط التشغيلي للعميل مثل انخفاض الإيرادات والتي تؤثر جوهريا في قدرة المقترض على السداد - تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض - متأخرات سابقة متغيرة خلال ال ١٢ شهر السابقة - التغيرات السلبية الفعلية أو المتوقعة في بيئة الاعمال وفي الظروف المالية والاقتصادية التي من المتوقع ان تؤثر سلبا على قدرة المقترض على تسديد التزاماته - التغيرات الجوهرية في شروط التسهيلات الائتمانية / اداة مثل تشديد الشروط زيادة الضمانات والكفالات وذلك بسبب الزيادة في مخاطر القروض والتسهيلات الائتمانية / الاداة منذ الاعتراف الاولي
المرحلة الثالثة : أدوات مالية مضمحلة	- المؤسسات والمشروعات متناهية الصغر - عندما يتأخر المقترض ٩٠ يوما فأكتر عن سداد أقساطه التعاقدية في حالة قروض المؤسسات والشركات متناهية الصغر - الشركات الصغيرة والمتوسطة والبرامج التمويلية للمشروعات الصغيرة - عندما يتأخر المقترض ١٨٠ يوم فأكتر عن سداد التزاماته التعاقدية	- في حالة ظهور مؤشر أو أكثر من المؤشرات التالية - وفاء أو عجز المقترض - تعثر المقترض ماليا - الشروع في جدولة نتيجة تدهور القدرة الائتمانية للمقترض - عدم الالتزام بالتعهدات المالية - اختفاء السوق النشط للأصل المالي أو احد الأدوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية - وجود مؤشرات واضحة تدل على اقتراب حدث افلاس العميل - منح المقترض امتيازات تتعلق بصعوبة مالية للمقترض ما كانت تمنح في الظروف العادية - إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة - قيام البنك باعدام جزء من الالتزامات المترتبة على المدين

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالآلاف جنية

طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الواردة بالمنشور المؤرخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ بشأن الاستثناء المؤقت لمعاملة القروض غير المنظمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بتعليمات تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية رقم ٩ وكذا الكتاب الدورى المؤرخ ١٤ يونيو ٢٠٢٣ بشأن مد العمل بهذا الاستثناء حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤ يتم ادراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية في حالة وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة وذلك بدلا من ٩٠ يوم وفقا للتعليمات الحالية

وطبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الواردة بالمنشور المؤرخ ١ يوليو ٢٠٢٤ بشأن الالفاء التدريجى لاستثناء الخاص بادراج العملاء من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن المرحلة الثالثة خلال فترة ١٨ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥ بحيث يتم اجراء تلك الفئة من العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء على النحو التالى :-

- وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة وذلك حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤
- وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ١٥٠ يوم متصلة وذلك حتى نهاية يونيو ٢٠٢٥
- وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ١٢٠ يوم متصلة وذلك حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥
- الامر الذى سينتج عنه ادراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة عند وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ٩٠ يوم متصلة اعتبارا من يناير ٢٠٢٦ .

قواعد تصنيف الأدوات المالية :

المرحلة الأولى :

جميع الأدوات المالية التى تدخل في نطاق المخاطر المقبولة وهى كل ما لا يندرج تحت المرحلة الثانية او المرحلة الثالثة.

المرحلة الثانية :

• التعريف :

— الأدوات المالية التى تنسم بحدوث زيادة جوهرية في خطر الائتمان من تاريخ نشأة الأصل .

— الأصول التى صنفتم عند نشأتها في المرحلة الثانية .

• المعايير الكمية :

— المتناهية الصغر: أكثر من ٣٠ يوم متأخرات وحتى أقل من ٩٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية .

— المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات : أكثر من ٣٠ يوماً متأخرات وحتى أقل من ١٨٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية

المرحلة الثالثة :

• التعريف :

أدوات مالية مضمحلة .

• المعايير الكمية :

— المشروعات الصغيرة والمتوسطة : تأخير ١٨٠ يوماً فأكثر من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية (وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزى حتى يونيو ٢٠٢٤) .

— المشروعات المتناهية الصغر والمؤسسات : تأخير ٩٠ يوماً فأكثر من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية .

الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) =

إحتمالية التعثر PD% × القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر EAD × معدل الخسارة عند التعثر LGD%

ونعرض فيما يلى المفاهيم الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

إحتمالية التعثر (PD%)

يتم تحديد معدل التعثر (PD%) على أساس معدل التعثر التاريخى على مدار من ٣ : ٥ سنوات سابقة بالمعلومات المستقبلية لمؤشرات الإقتصاد الكلية لمدة ١٢ شهر مستقبلية وذلك (بالنسبة للمرحلة الأولى) ولكامل عمر الأصل وذلك (بالنسبة للمرحلة الثانية والثالثة).

يتم الحصول على مؤشرات الإقتصاد الكلية من البيانات الصادرة عن الحكومة المصرية والبنك المركزى المصرى أو وكالات التصنيف الدولية أو الجهات الدولية مثل البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى.

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة لعقود الضمانات المالية على أساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوما منها أى مبالغ أخرى يتوقع البنك إستردادها.

يتم إدراج الأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك غير المصنفة ضمن المرحلة الثانية.

القروض والتسهيلات الائتمانية وأدوات الدين عند التعثر (EAD) :

تم حساب القيمة عند التعثر على النحو التالى :

- الأرصدة المباشرة القائمة في تاريخ المركز المال.
- أدوات الدين وأرصدة لدى البنك المركزى بالعملة الأجنبية التى تقاس بالتكلفة المستهلكة.
- التسهيلات والإلتزامات غير مباشرة × معامل التحويل الإئتمانى.
- الجزء الغير المستخدم من القروض والتسهيلات الائتمانية حيث يؤخذ في الإعتبار المبالغ التى قد يتم سحبها من قبل الطرف المدين مستقبلا (لا يعتد بحق البنك في إلغاء العقود دون الرجوع للعميل).

القيمة بالالف جنية

معدل الخسارة عند التعثر = (١ - معدل الإسترداد) × (LGD%):

معدل الإسترداد = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للقروض والتسهيلات والضمانات

القروض والتسهيلات الإئتمانية / أدوات الدين

المرحلة الأولى تم الإعتماد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها التي يمكن تحويلها الى نقدية بسهولة في مدى زمني قصير.

المرحلة الثانية والثالثة تم الإعتماد فقط بأنواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة من البنك المركزي المصري في ٦ يونيو ٢٠٠٦ بشأن أسس تقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء وتكوين المخصصات طبقا لما ورد بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

عند حساب معدل الخسارة عند التعثر (LGD%) للأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك في مصر والخارج والأرصدة لدى البنك المركزي بالعملات الأجنبية وإذون وسندات الخزنة بالعملة الأجنبية يتم تطبيق معدل (LGD%٤٥) على الأقل .

ي/٢- الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان:

يعتبر البنك أن الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الإئتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقى للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة بإحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقى المتوقع عند الإعتراف الأولي وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

المعايير النوعية:

قروض التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه المقرض واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم المقرض بطلب لتحويل السداد قصير الأجل إلى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقرض.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقرض.
- متأخرات سابقة متكررة خلال الثلاث أشهر السابقة.
- تغيرات إقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقرض.

قروض المؤسسات والمشروعات المتوسطة:

إذا كان المقرض على قائمة المتابعة أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الإئتمانية.
- تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الإقتصادية التي يعمل فيها المقرض.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقرض.
- تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغييرات إقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقرض.
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / القروض التجارية.
- إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الإئتمانية للمقرض

ي/٣- الترقى بين المراحل

الترقى من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى إلا بعد إستيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد وبعد مرور فترة ثلاثة شهور من السداد.

الترقى من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية إلا بعد إستيفاء كافة الشروط التالية :

- إستيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية
- سداد ٢٥ % من أرصدة الأصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنية / المهمشة والإنتظام لمدة سنة في السداد على الأقل .

ك- الإستثمارات العقارية

تتمثل الإستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لاتشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون . ويتم المحاسبة عن الإستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

القيمة بالآلاف جنية

ل - الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة الحاسب الآلي في قائمة الدخل عند تكبدها ، ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة ، وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية .

يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقعة الاستفادة منها فيما لا يزيد عن خمس سنوات.

م - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب، وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصا الإهلاك وخسائر الإضمحلال، وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو بإعتبارها أصلا مستقلا، حسبما يكون ملائما، وذلك عندما يكون محتملا تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها، ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية، كالتالي:

مباني وإنشاءات	٥٠ سنة
نظم آلية متكاملة	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة ومعدات	٨ سنوات
تجهيزات وتركيبات	١٠ سنوات
أثاث مكتبي وخزائن	١٠ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد ، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية.

وتتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ن - إضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد - بإستثناء الشهرة - ويتم إختبار إضمحلالها سنويا. ويتم دراسة إضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الإضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها إضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للإضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

س - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك، وإذون الخزنة وأوراق حكومية أخرى.

ع - سياسة مزايا العاملين

يمنح بنك التنمية الصناعية للعاملين بعض المزايا بعد انتهاء فترة الخدمة وتعتبر هذه المزايا من المزايا المحددة التي يتم تحميلها على المصروفات على مدار سنوات خدمة العامل والاعتراف بها ضمن الالتزامات وفقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠١٩ وقواعد البنك المركزي الصادرة في ديسمبر ٢٠٠٨. وتحسب الالتزامات الناشئة عن نظم المزايا المحددة التي اكتسبها العاملين في نهاية السنة المالية على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعه بمعرفة خبير إكتواري باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة projected unit credit method ويتم تحديد القيمة الحالية للالتزام وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريبا . وتمثل هذه المزايا فيما يلي :-

- مكافأة نهاية الخدمة : وهي مكافأة تمنح للعامل تكريما لدوره في خدمة البنك وهي لمن انتهت خدمته من العاملين في البنك بالتقاعد نهائيا وتصرف وفقا لقواعد منظمة لذلك .

- تحمل البنك لتكاليف الرعاية الطبية للعاملين المتقاعدين وتستحق هذه المزايا بشرط بقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد واستكمال حد ادنى من فترة الخدمة .

القيمة بالالف جنية

غ - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك إلزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الإلتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام. وعندما يكون هناك إلتزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الإعتبار هذه المجموعة من الإلتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لئند من داخل هذه المجموعة. ويتم رد المخصصات التي إنتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصرفيات) تشغيل أخرى.

ف - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة. ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية. ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ص - الإقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض، ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض بإستخدام طريقة العائد الفعلي.

ق - توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تقرر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ك - إرقام المقارنة

يعاد تبويب إرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة الحالية

(٣) إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى، ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى. وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولرأية المخاطر والإلتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول، ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، وإستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية، بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر، ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقتراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الإستثمار التي يترتب عليها أن تشمل أصول البنك على أدوات الدين، كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل إرتباطات القروض، وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

١/١ قياس خطر الائتمان

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر يعد أمراً معقداً ويتطلب استخدام النماذج نظراً لتفاوت التعرض مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت، يستتبع تقييم مخاطر الائتمان من محفظة الأصول مزيداً من التقديرات لإحتمال حدوث عدم الإنتظام لنسب الخسارة المرتبطة بها وإرتباطات عدم الإنتظام بين الأطراف المقابلة، يقيس البنك مخاطر الائتمان بإستخدام احتمالية عدم الإنتظام والتعرض عند عدم الإنتظام والخسارة بإقتراض عدم الإنتظام، وهذا على غرار المنهج المستخدم لأغراض قياس خسارة الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).

القيمة بالالف جنية

أدوات الدين واذون الخزنة والاذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والاذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندر أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان، ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والاذون على أنها طريقة للحصول على جودة إئتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٢/ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول، ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية، ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة وذلك بصفة ربع سنوية. ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببندو المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الأجلة، ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا. ويتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان، ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة، ويقوم البنك بوضع قواعد إستراتيجية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

-الرهن العقاري

-رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع

-رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الإئتمانية للأفراد بدون ضمان، ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين واذون الخزنة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset – Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بحفظة من الأدوات المالية.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب، وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض، وتكون الإعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصاح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الإعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان، إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات إئتمانية محددة، ويراقب البنك

المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ماتحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣/ سياسات الإضمحلال والمخصصات (قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة)

يتم تصنيف الأصل المالي غير المضمحل عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة مخاطر الائتمان بالبنك، في حالة وجود زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي يتم نقل الأصل المالي إلى المرحلة الثانية ولا يتم اعتبار الأصل المالي مضمحل في هذه المرحلة (خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة في ظل عدم إضمحلال قيمة الائتمان).

في حالة وجود مؤشرات عن إضمحلال قيمة الأصل المالي فيتم نقله إلى المرحلة الثالثة، ويستند البنك إلى المؤشرات التالية لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين

- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد

- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له

- تدهور الوضع التنافسي للمقترض

- قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية

- إضمحلال قيمة الضمان

ويعتبر مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي مستمداً من درجات التقييم الداخلية ومع ذلك فإن أغلبية المخصص من آخر درجتين في التصنيف .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالالف جنية

ويبين الجدول التالي التوزيع النسبي بقائمة المركز المالي للقروض والتسهيلات لكل المراحل ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بها		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	قروض وتسهيلات	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
المرحلة الاولى	% ٨١,٨	% ٤,٨
المرحلة الثانية	% ٤,٣	% ١٣,٩
المرحلة الثالثة	% ١٣,٩	% ٨١,٥
الاجمالي	% ١٠٠	% ١٠٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	قروض وتسهيلات	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
المرحلة الاولى	% ٦٩	% ١٠,٥
المرحلة الثانية	% ١٣	% ١٣,٧
المرحلة الثالثة	% ١٨	% ٧٥,٨
الاجمالي	% ١٠٠	% ١٠٠

أ/ ٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري، ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى إنتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الإرتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري، وفي حالة زيادة المخصصات المحسوبة وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً للتعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ يكون بالزيادة إحتياطي المخاطر البنكية العام (بعد تكوين الإحتياطي القانوني) من توزيع صافي الربح ويدرج في حقوق الملكية وفي حالة عدم كفاية صافي الربح يكون هذا الإحتياطي من الأرباح المحتجزة.

أما في حالة زيادة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً للتعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ عن المخصصات المحسوبة وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية يتم رد الزيادة إلى الأرباح المحتجزة في حدود ماسبق تكوينه بحساب إحتياطي المخاطر البنكية العام.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر%	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	% ١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	% ١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	% ٢	٢	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	% ٢	٢	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	% ٣	٣	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	% ٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	% ٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	% ٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	% ١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالآلاف جنية

٥٠/١ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٣,٤٢٤,٩١٣	٧,٦٨٦,٨٦٨	أرصدة لدى البنك المركزي (بالصافي)
١٠,٤٠٨,١٠٧	١١,١٥٩,٣٥٧	أرصدة لدى البنوك (بالصافي)
٧,٨٩٦,١٨٩	٥,٥١٧,٦٩٦	أذون خزانة وسندات (بالصافي)
		<u>قروض وتسهيلات للعملاء</u>
		<u>قروض الأفراد:</u>
٣,٧١٦,٣٧٢	٣,٨٣٨,٦٣٨	قروض شخصية وتمويل عقاري وبطاقات ائتمان
		<u>قروض المؤسسات:</u>
٨,٠٠٦,٨٨٤	١١,٦٢٣,٩٥٨	حسابات جارية مدينة
٣,٠٩٨,٣٨٢	٤,٠٧٥,٤٥٨	قروض مباشرة
٣,١٣٢,٦٥٧	٦,٣٥١,٤٤٢	قروض مشتركة
٦٣٣,٠٠٩	٨٠٠,٤٤٤	إستثمارات مالية
٤٠,٣١٦,٥١٣	٥١,٠٥٣,٨٦١	
		<u>البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية</u>
٤٣,٦٩٩	٨٨,٧٢٣	إعتمادات مستندية
٢,١١٨,٩٩٤	٢,٧٥٣,٩٩٦	خطابات ضمان
٥١٤,٨٣٥	١,٠٠٣,٢٨٧	إرتباطات القروض والضمانات
٢,٦٧٧,٥٢٨	٣,٨٤٦,٠٠٦	

- يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات قائمة ، بالنسبة لبنود الميزانية، تعتمد المبالغ المدرجة على صافي القيمة الدفترية التي تم عرضها في القوائم المالية .
- وكما هو مبين بالجدول السابق، فإن ٥١% من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٤٥% في فترة المقارنة بينما تمثل الإستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخرى ١٢% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٢١% في فترة المقارنة
- ونثق الإدارة في قدرتها على الإستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي: -
- ٨٦% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٨٢% في فترة المقارنة .
- ٨٢% من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٧٠% في فترة المقارنة .
- ١٠٠% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ١٠٠% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من الإستثمارات في أدوات دين تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية .

٦/١ قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
١٢,٥١٥,٩٦٦	٢١,١٨١,٣٩٩	لا يوجد عليها متأخرات أو إضمحلال
٢,١٥٧,٠٧٣	١,١١٠,٥١٨	متأخرات ليست محل إضمحلال
٣,٢٨١,٢٥٦	٣,٥٩٧,٥٧٩	محل إضمحلال
١٧,٩٥٤,٢٩٥	٢٥,٨٨٩,٤٩٦	<u>الإجمالي</u>
		<u>يخصم:</u>
(١,٩٢٠,٠٧٣)	(٣,٤٧٤,٣٢٣)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(٥٦,٣٨٦)	(٦٠,٣١٨)	عوائد مجانية
١٥,٩٧٧,٨٣٦	٢٢,٣٥٤,٨٥٥	<u>الصافي</u>

بلغ إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والتسهيلات ٣,٤٧٤,٣٢٣ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ١,٩٢٠,٠٧٣ ألف جنيه مصري في فترة المقارنة منها ٣,٣١٤,٤٠٨ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٩٥٩,٣٦٩ ألف جنيه مصري عن ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ يمثل إضمحلال قروض منفردة والباقي مبلغ ١٥٩,٩١٥ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٩٦٠,٧٠٤ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ يمثل عبء إضمحلال على أساس المجموعة لمحفظه الائتمان .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالآلاف جنية

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة طبقا للتقييم الداخلي				
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
افراد	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر المضمحل ائتمانيا	
ديون جيدة ٥-١	٨,٦٣٠	-	-	٨,٦٣٠
متابعه عادية ٦	-	-	-	-
المتابعة الخاصة ٧	-	٢٤,٧٧٤	-	٢٤,٧٧٤
ديون غير منتظمة ٨-١٠	-	-	١٢١,٥٦٤	١٢١,٥٦٤
الإجمالي	٨,٦٣٠	٢٤,٧٧٤	١٢١,٥٦٤	١٥٤,٩٦٨
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
مؤسسات	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر المضمحل ائتمانيا	
ديون جيدة ٥-١	١٢٠,٦٣٥	-	-	١٢٠,٦٣٥
متابعه عادية ٦	٣٠,٦٤٩	٢٣٧,٢١٢	-	٢٦٧,٨٦١
المتابعة الخاصة ٧	-	٢٢٠,٨٢٠	-	٢٢٠,٨٢٠
ديون غير منتظمة ٨-١٠	-	-	٢,٧١٠,٠٣٩	٢,٧١٠,٠٣٩
الإجمالي	١٥١,٢٨٤	٤٥٨,٠٣٢	٢,٧١٠,٠٣٩	٣,٣١٩,٣٥٥

إجمالي أرصدة القروض طبقا للتصنيف الداخلي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
افراد	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر المضمحل ائتمانيا	
ديون جيدة ٥-١	٣,٤٥٣,٤٣٤	-	-	٣,٤٥٣,٤٣٤
متابعه عادية ٦	-	-	-	-
المتابعة الخاصة ٧	-	٢١٠,٤٩٦	-	٢١٠,٤٩٦
ديون غير منتظمة ٨-١٠	-	-	١٧٤,٧٠٨	١٧٤,٧٠٨
الإجمالي	٣,٤٥٣,٤٣٤	٢١٠,٤٩٦	١٧٤,٧٠٨	٣,٨٣٨,٦٣٨

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
مؤسسات	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر المضمحل ائتمانيا	
ديون جيدة ٥-١	١٦,١١٥,١٥٨	-	-	١٦,١١٥,١٥٨
متابعه عادية ٦	١,٦١٢,٨٠٧	٤٧٤,٤٢٤	-	٢,٠٨٧,٢٣١
المتابعة الخاصة ٧	-	٤٢٥,٥٩٨	-	٤٢٥,٥٩٨
ديون غير منتظمة ٨-١٠	-	-	٣,٤٢٢,٨٧١	٣,٤٢٢,٨٧١
الإجمالي	١٧,٧٢٧,٩٦٥	٩٠٠,٠٢٢	٣,٤٢٢,٨٧١	٢٢,٠٥٠,٨٥٨

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الأصول المالية

- أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
ديون جيدة ٥-١	على مدى ١٢ شهر	على مدى العمر	على مدى عمر المضمحل ائتمانيا	
ديون جيدة ٥-١	١١,١٦١,١٩٢	-	-	١١,١٦١,١٩٢
متابعه عادية ٦	-	-	-	-
المتابعة الخاصة ٧	-	-	-	-
ديون غير منتظمة ٨-١٠	-	-	-	-
الإجمالي	١١,١٦١,١٩٢	-	-	١١,١٦١,١٩٢
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٨٣٥)	-	-	(١,٨٣٥)
الصافي	١١,١٥٩,٣٥٧	-	-	١١,١٥٩,٣٥٧

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالآلاف جنية

- إستثمارات ماله بالتكلفة المستهلكة				
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ مدى العمر	المرحلة ٣ مدى عمر المضمحل إئتمانيا	الإجمالي
ديون جيدة ٥-١	١,٦٠٨,١٧١	-	-	١,٦٠٨,١٧١
متابعة عادية ٦	-	-	-	-
المتابعة الخاصة ٧	-	-	-	-
ديون غير منتظمة ٨-١٠	-	-	-	-
الإجمالي	١,٦٠٨,١٧١	-	-	١,٦٠٨,١٧١
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٥,٦٠١)	-	-	(٥,٦٠١)
الصافي	١,٦٠٢,٥٧٠	-	-	١,٦٠٢,٥٧٠

يوضح الجدول التالي التغيرات في الخسائر الإئتمانية المتوقعة بين بداية السنة ونهاية السنة نتيجة هذه العوامل:

- أريضة لدى البنوك				
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ مدى العمر	المرحلة ٣ مدى عمر المضمحل إئتمانيا	الإجمالي
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٤	٢,٦٧٥	-	-	٢,٦٧٥
عبء أصول مالية جديدة	(٢,٥٦٧)	-	-	(٢,٥٦٧)
فروق تقييم	١,٧٢٧	-	-	١,٧٢٧
الرصيد آخر السنة	١,٨٣٥	-	-	١,٨٣٥

- أصول مالية بالتكلفة المستهلكة				
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ مدى العمر	المرحلة ٣ مدى عمر المضمحل إئتمانيا	الإجمالي
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٤	١٢,٢٩٤	-	-	١٢,٢٩٤
رد (عبء) أصول مالية جديدة	(١٤,٦٣١)	-	-	(١٤,٦٣١)
فروق تقييم	٧,٩٣٨	-	-	٧,٩٣٨
	٥,٦٠١	-	-	٥,٦٠١

- قروض وتسهيلات للمؤسسات				
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ مدى العمر	المرحلة ٣ مدى عمر المضمحل إئتمانيا	الإجمالي
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٤	١٠٨,٦٧٢	١٥٦,٦٧٢	١,٥٥١,٢٤٧	١,٨١٦,٥٩١
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة	٤٢,٦١٢	٣٠١,٣٦٠	١,٢٩٠,٠٦٥	١,٦٣٤,٠٣٧
متحصلات من ديون سبق اعدامها	-	-	١,٠٨٢	١,٠٨٢
محول من الأريضة الدائنة	-	-	٤٠٩	٤٠٩
الإعدامات خلال السنة	-	-	(٢٩٢,٩٨٨)	(٢٩٢,٩٨٨)
فروق تقييم عملات	-	-	١٦٠,٢٢٤	١٦٠,٢٢٤
	١٥١,٢٨٤	٤٥٨,٠٣٢	٢,٧١٠,٠٣٩	٣,٣١٩,٣٥٥

- قروض وتسهيلات للأفراد				
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ مدى العمر	المرحلة ٣ مدى عمر المضمحل إئتمانيا	الإجمالي
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٣	٢٣,٤٣٤	١٦,٢٤٩	٦٣,٧٩٩	١٠٣,٤٨٢
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٤,٨٠٤)	٨,٥٢٥	٦٠,٣٦٠	٥٤,٠٨١
إعدامات خلال السنة	-	-	(٢,٥٩٥)	(٢,٥٩٥)
	٨,٦٣٠	٢٤,٧٧٤	١٢١,٥٦٤	١٥٤,٩٦٨

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالآلاف جنية

قروض وتسهيلات العملاء (بالصافي)

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو إضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظه القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

التقييم	أفراد	بطاقات	حسابات جارية	مؤسسات	إجمالي القروض
	حسابات جارية مدينة	إئتمان	مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة
١- جيدة	٣,٤٢٩,٢٤٢	٢٤,١٩٢	٨,٣٤٢,٧٥٦	٢,٦١٨,٧٠٣	٥,١٥٣,٦٩٩
٢- المتابعة العادية	-	-	٦٥١,٩٣٤	٥٧٢,٢٩٠	٣٨٨,٥٨٣
٣- المتابعة الخاصة	-	-	-	-	-
٤- غير منتظمة	-	-	-	-	-
الإجمالي	٣,٤٢٩,٢٤٢	٢٤,١٩٢	٨,٩٩٤,٦٩٠	٣,١٩٠,٩٩٣	٥,٥٤٢,٢٨٢

- قروض وتسهيلات يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

التقييم	أفراد	بطاقات	حسابات جارية	مؤسسات	إجمالي القروض
	حسابات جارية مدينة	إئتمان	مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة
١- جيدة	٣,٠٦٦,٣١٧	٨,٩١٦	٤,٦٨١,٧٢٦	١,١٦٥,٨٣٣	١,٢٣٩,٦٨٩
٢- المتابعة العادية	٢٢٦,٢٣١	-	٤٦١,٠٩١	٤٥٦,٩٩٢	١,٢٠٩,١٧١
٣- المتابعة الخاصة	-	-	-	-	-
٤- غير منتظمة	-	-	-	-	-
الإجمالي	٣,٢٩٢,٥٤٨	٨,٩١٦	٥,١٤٢,٨١٧	١,٦٢٢,٨٢٥	٢,٤٤٨,٨٦٠

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوما ولكنها ليست محل إضمحلال . إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك، وتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

التقييم	أفراد	بطاقات	حسابات جارية	مؤسسات	إجمالي
	حسابات جارية مدينة	إئتمان	مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة
أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوم	٢١٠,٢٣٣	٢٦٢	٦٣٤,٥٢٤	٢١,٢٤٧	٢٤٤,٢٥٢
الإجمالي	٢١٠,٢٣٣	٢٦٢	٦٣٤,٥٢٤	٢١,٢٤٧	٢٤٤,٢٥٢

عند الإثبات الأولى للقروض والتسهيلات ، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة وفي الفترات اللاحقة ، يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

التقييم	أفراد	بطاقات	حسابات جارية	مؤسسات	إجمالي
	حسابات جارية مدينة	إئتمان	مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة
أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوم	١٩٨,٢٩٦	٢,٤٢٦	١,١٨٦,٧٢٦	٤٢٩,١٠٥	٣٤٠,٥٢٠
الإجمالي	١٩٨,٢٩٦	٢,٤٢٦	١,١٨٦,٧٢٦	٤٢٩,١٠٥	٣٤٠,٥٢٠

- قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ٣,٥٩٧,٥٨٠ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٣,٢٨١,٢٥٦ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ .

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة متضمنا القيمة العادلة للضمانات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك القروض:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

التقييم	أفراد	بطاقات	حسابات جارية	مؤسسات	إجمالي
	حسابات جارية مدينة	إئتمان	مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة
قروض محل إضمحلال (بصفة منفردة)	١٧٤,٧٠٩	-	١,٩٩٤,٧٤٤	٨٦٣,٢١٨	٥٦٤,٩٠٩
القيمة العادلة للضمانات	-	-	-	٤٤٤,٩١٧	٤٤٤,٩١٧

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

التقييم	أفراد	بطاقات	حسابات جارية	مؤسسات	إجمالي
	حسابات جارية مدينة	إئتمان	مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة
قروض محل إضمحلال (بصفة منفردة)	٢١٤,١٨٨	-	١,٦٧٧,٣٣٥	١,٠٤٦,٤٥٦	٣٤٣,٢٧٧
القيمة العادلة للضمانات	-	-	-	٢٥٩,١٢٧	٢٥٩,١٢٧

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالالف جنية

٧- أدوات دين وإذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى- بالتكلفة المستهلكة

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وإذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقاً لوكالات التقييم في آخر السنة المالية.

التقييم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
إذون الخزانة	أقل من A	٦,٥٥٤,٣٩٤
أصول بالتكلفة المستهلكة	أقل من A	٢,٦٥٠
الإجمالي	١,٦٠٢,٥٧٠	٦,٥٥٧,٠٤٤

٨- الاستحواذ على الضمانات

يتم تبويب الأصول التي يتم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالميزانية، ويتم بيع هذه الأصول كلما كان هذا عملياً.

ب- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق، وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية، ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتجارة أو لغير غرض المتجارة. وتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتجارة أو لغير المتجارة في إدارة مخاطر السوق بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين، ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

وتتضمن محافظ المتجارة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتجارة فتتأثر بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق والإستثمارات المتاحة للبيع.

ب/ ١ أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من إستراتيجيات التغطية، وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد ، وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

ب/ ٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها:

تركز خطر العملة على الأدوات المالية

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق. وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	جنيه مصري	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	عملات أخرى	الإجمالي
اجمالي الأصول	٤٢,٠١٣,١٣٦	٧,٢١٢,٩٧٢	٢,٦٨١	٣٦٥,٠٩٠	٣,٥٢٢	٤٩,٥٩٧,٤٠١
اجمالي الالتزامات	٤٢,٠١٧,٨٤٧	٧,٢٠٩,٩٤٦	٢,٥٩٨	٣٦٤,٠٨٩	٢,٩٢١	٤٩,٥٩٧,٤٠١
صافي المركز المالي	(٤,٧١١)	٣,٠٢٦	٨٣	١,٠٠١	٦٠١	-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	جنيه مصري	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	عملات أخرى	الإجمالي
اجمالي الأصول	٣٦,٧٣٦,٠٨٠	٣,١٧٣,٥٤١	٢,٣٢٨	٣٢٦,٥٣٣	١,٤١٠	٤٠,٢٣٩,٨٩٢
اجمالي الالتزامات	٣٦,٧٥٣,٠٧٥	٣,١٥٧,٦٦٢	٢,٢٨١	٣٢٥,٧٥٦	١,١١٨	٤٠,٢٣٩,٨٩٢
صافي المركز المالي	(١٦,٩٩٥)	١٥,٨٧٩	٤٧	٧٧٧	٢٩٢	-

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق وإستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بإرتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الأصول والخصوم بالبنك ما يلي:

يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند إستحقاقها أو عند إقراضها للعملاء، ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.

الإحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية إضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.

مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.

القيمة بالالف جنية

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الأصول والخصوم. بالبنك يهدف توفير تنوع واسع في العملات والمناطق الجغرافية والمصادر والمنتجات والأجل.

النسب الرقابية للسيولة NSFR – LCR

أولا نسب تغطية السيولة LCR

- تهدف نسبة تغطية السيولة إلى التأكد من احتفاظ البنك بقدر كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوما قادمة في ظل سيناريو للظروف غير المواتية على الأقل نسبة تغطية السيولة في جميع الأحوال عن ١٠٠ %
- يتم حساب تلك النسبة وفقا للمعادلة الآتية : (مكونات نسبة تغطية السيولة)

نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم < ١٠٠ %

سجلت نسبة تغطية السيولة LCR لمصرفنا عن نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٦٠٣,٨٠ %	عملة محلية
٢١٣,٥١ %	عملة اجنبية
٥١٧,٣٥ %	اجمالي العملات

النسب الرقابية < ١٠٠ %

ثانيا نسب صافي التمويل المستقر NSFR

- تمثل نسبة صافي التمويل المستقر العلاقة بين التمويل المستقر المتاح Available Stable Funding والذي يمثل بسط النسبة والتمويل المستقر المطلوب Required Stable Funding الذي يمثل مقام النسبة
- حيث تعمل النسبة على مواجهة عدم توافق هيكل التمويل طويل الاجل من خلال حث البنوك على استخدام مصادر اموال مستقرة طويلة الاجل لفترة تمتد لمدة عام على الاقل وذلك لتغطية التوظيفات في الأصول وإي مطالبات تمويلية مما يساعد البنك على هيكلة مصادر الاموال لديه يجب الا تقل هذه النسبة عن ١٠٠ % بصفة دائمة
- يتم حساب تلك النسبة
- نسبة صافي التمويل المستقر = قيمة التمويل المستقر المتاح / قيمة التمويل المستقر المطلوب < ١٠٠ %

- سجلت نسبة صافي التمويل المستقر NSFR لمصرفنا عن نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ الآتي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٢١٠,٩٦ %	عملة محلية
٢٤٠,٨٣ %	عملة اجنبية
٢١٤,٢٧ %	اجمالي العملات

د- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:-

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال وإستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) دوريا بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وتقديمها للبنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.
- ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:
- الإحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الإحتفاظ بحد أدنى لمعدل كفاية رأس مال البنك يعادل ١٠٠ % يتم إحتسابه علي أساس نسبة بين مجموعة عناصر رأس المال ومجموع عناصر الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر ويبلغ الحد الأدنى لمعايير كفاية رأس المال بعد إضافة متطلبات الدعامة التحوطية ١٢,٥ % وذلك إعتبارا من عام ٢٠١٩ .

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والإحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا إحتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصص منه أية شهرة سبق الإعتراف بها وأية خسائر مرحلة بالإضافة بنود الدخل الشامل الأخر المتراكمة الناتجة عن الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

وأدراج الأرباح المحرلة بالشريحة الأولى وذلك طبقا لتعليمات البنك المركزي بجلسته المنعقدة في ١٥ فبراير ٢٠١٧ .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالالف جنية

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / القروض والتسهيلات الإئتمانية المدرجة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) ٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية في شركات تابعة وشقيقة. وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي. ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠٪ مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الإئتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ. وقد إلزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية، ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال (الشريحة الأولى والثانية) ونسب معيار كفاية رأس المال في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

الشريحة الأولى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
رأس المال الاساسي المستمر		
رأس المال	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
مبالغ مسددة تحت زيادة رأس المال	-	٤,٥٠٠,٠٠٠
الاحتياطيات	٩٧,٤٠١	٨٤,٣٦٦
ارباح / (الخسائر) المرحلة	(٥٦٠,٧٣٩)	(٥٦٩,٨٧١)
صافي ارباح العام	٩٤٩	٩,٦١٢
بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم	٤٧٠,٧٨٨	٤٣١,١٤٠
يستبعد الاستثمارات في شركات مالية والأصول الغير ملموسة	(٢٥,٣٦١)	(٢٨,٦٣٥)
إجمالي رأس المال الاساسي المستمر	٤,٩٨٣,٠٣٨	٤,٩٦٦,٦١٢
رأس المال الاساسي الاضافي		
الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للودائع المساندة	١,٣٠٧,٣٦٦	١,٤٥٦,٦٠٠
الارباح والخسائر المرحليه	-	-
اجمالي رأس المال الاساسي الإضافي	١,٣٠٧,٣٦٦	١,٤٥٦,٦٠٠
يستبعد منها ٥٠٪ الاستثمارات في شركات غير مالية	-	-
اجمالي الشريحة الأولى	٦,٢٩٠,٤٠٤	٦,٣٨٣,٢١٢
الشريحة الثانية		
رأس المال وفقا للشريحة الثانية	١,٣١٩,٠٢٧	١,١٩٤,٦٢٠
اجمالي القاعدة الراسمالية (الشريحة الأولى+الثانية)	٧,٦٠٩,٤٣١	٧,٥٧٧,٨٣٢
مخاطر الائتمان	٢٦,٨٩٦,٦٤١	١٩,٣٤١,١٠٤
مخاطر التشغيل	١,٨٠٧,٤٣١	١,٣٠٨,١٠٨
التجاوز في أكبر ٥٠ عميل	١,٧٦٢,٢٥٠	٥٥٧,٨٩٨
اجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر	٣٠,٤٦٦,٢٧٧	٢١,٢٠٧,١١٠
معيار كفاية رأس المال	%٢٤,٩٨	%٣٥,٧٣

هـ - الرافعة المالية

أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ قرار بالموافقة علي التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة ٣٪ علي أساس ربع سنوي وذلك علي النحو التالي :-
 كنسبة رقابية ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨ .
 وتنعكس الرافعة المالية العلاقة بين الشريحة الأولى لرأس المال المستخدمة في معيار كفاية رأس المال (بعد الإستبعادات) وأصول البنك (داخل وخارج الميزانية) غير مرجحة بأوزان مخاطر
 ويلخص الجدول التالي نسبة الرافعة المالية.

الشريحة الأولى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الإستبعادات	٦,٢٩٠,٤٠٤	٦,٣٨٣,٢١٢
إجمالي التعرضات داخل الميزانية	٥٠,٦٩٧,٣٢٤	٤١,٣٨٧,٤٨٧
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	٢,٢٠٥,٥٢٨	١,٦١٩,٤٣٢
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	٥٢,٩٠٢,٨٥٢	٤٣,٠٠٦,٩١٩
نسبة الرافعة المالية	%١١,٨٩	%١٤,٨٤

القيمة بالآلاف جنية

(٤) التقديرات والإفتراسات المحاسبية الهامة

يقوم البنك بإستخدام تقديرات وإفتراسات تؤثر على مبالغ الأصول والإلتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال الفترة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والإفتراسات بإستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة .

أ- الخسائر الائتمانية المتوقعة في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الإضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل لتحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الإنخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة ، وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك، عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة بإستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة ويتم مراجعة الطريقة والإفتراسات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية إختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية .

ب- الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية بالتكلفة المستحقة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الإستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كأدوات دين بالتكلفة المستحقة ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحفوظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .

(٥) التحليل القطاعي

الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالى
إيرادات القطاعات الجغرافية	٧,٣٣٥,١٣٢	١,٠٠٧,٧٧٣	١٢٨,٥٨٠	٨,٤٧١,٤٨٥
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٧,٣٤٩,٣٩٥)	(٨٣٢,٩٩٣)	(٢٢١,٩٧٥)	(٨,٤٠٤,٣٦٣)
نتيجة أعمال القطاع	(١٤,٢٦٣)	١٧٤,٧٨٠	(٩٣,٣٩٥)	٦٧,١٢٢
الضريبة	(٦٧,١٢٢)	-	-	(٦٧,١٢٢)
صافى الربح	(٨١,٣٨٥)	١٧٤,٧٨٠	(٩٣,٣٩٥)	-
الأصول والإلتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية	٤٠,٠٤٨,٩٦٨	٧,٨٢٦,١٣٠	١,٧٢٢,٣٠٣	٤٩,٥٩٧,٤٠١
إجمالى الأصول	٤٠,٠٤٨,٩٦٨	٧,٨٢٦,١٣٠	١,٧٢٢,٣٠٣	٤٩,٥٩٧,٤٠١
إجمالى الإلتزامات	٤٠,٠٤٨,٩٦٨	٧,٨٢٦,١٣٠	١,٧٢٢,٣٠٣	٤٩,٥٩٧,٤٠١

الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالى
إيرادات القطاعات الجغرافية	٤,٣١٩,٣٨٤	٨٨٦,٢٧١	١١٨,٧٨٩	٥,٣٢٤,٤٤٤
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٤,٤٠٤,٤٦٦)	(٥١٠,٩٤٥)	(١٣٦,٦٣٧)	(٥,٠٥٢,٠٤٨)
نتيجة أعمال القطاع	(٨٥,٠٨٢)	٣٧٥,٣٢٦	(١٧,٨٤٨)	٢٧٢,٣٩٦
الضريبة	(٢٧٢,٣٩٦)	-	-	(٢٧٢,٣٩٦)
صافى الأرباح	(٣٥٧,٤٧٨)	٣٧٥,٣٢٦	(١٧,٨٤٨)	-
الأصول والإلتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية	٣٣,٥٨٢,٢١٦	٥,٤٢١,٩٣٦	١,٢٣٥,٧٤٠	٤٠,٢٣٩,٨٩٢
إجمالى الأصول	٣٣,٥٨٢,٢١٦	٥,٤٢١,٩٣٦	١,٢٣٥,٧٤٠	٤٠,٢٣٩,٨٩٢
إجمالى الإلتزامات	٣٣,٥٨٢,٢١٦	٥,٤٢١,٩٣٦	١,٢٣٥,٧٤٠	٤٠,٢٣٩,٨٩٢

صافى الدخل من العائد

من ١ يناير ٢٠٢٣
حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

من ١ يناير ٢٠٢٤
حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢,٦٨٥,١٠٦	٣,٩٣١,٣١٧
١,٤٧٤,٣٩٦	٧٢١,٤٦٣
٢١٥,٩٠٨	٣,٤٢١,٩٨٤
٤,٣٧٥,٤١٠	٨,٠٧٤,٧٦٤

عائد القروض والإيرادات المشابهة من :

قروض للعملاء
إذون خزانة وسندات
أرصده لدى البنوك
الإجمالى

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة عن:

ودائع وحسابات جارية:

ودائع للعملاء
ودائع للبنوك
الإجمالى

تكلفة القروض الأخرى

اجمالى تكلفه الودائع والتكاليف المشابهة

صافى الدخل من العائد

(٢,٦٥٢,٩٢٦)	(٤,٧٥٦,٥١٧)
(٥٩٨,٣٠٣)	(٨١٩,٦٥٥)
(٣,٢٥١,٢٢٩)	(٥,٥٧٦,١٧٢)
(١٢٩,٧٩١)	(٨٣,٠٢٨)
(٣,٣٨١,٠٢٠)	(٥,٦٥٩,٢٠٠)
٩٩٤,٣٩٠	٢,٤١٥,٥٦٤

القيمة بالالف جنية

(٧) صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

من ١ يناير ٢٠٢٣	من ١ يناير ٢٠٢٤
حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٢٦١,٣٧٣	٢٦٠,٥٨٧
٧,٢٥٨	٩,٩٢٢
٢٦٨,٦٣١	٢٧٠,٥٠٩
(٤٨,٨٦٩)	(٥١,١٠١)
٢١٩,٧٦٢	٢١٩,٤٠٨

إيرادات الأتعاب والعمولات

أتعاب خدمات مصرفيه
عمولات أخرى
الإجمالي
مصرفوات الأتعاب والعمولات
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

(٨) صافي دخل المتاجرة

من ١ يناير ٢٠٢٣	من ١ يناير ٢٠٢٤
حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٣٦,٣٣٢	٣١,٢٦٨
٣٦,٣٣٢	٣١,٢٦٨

أرباح التعامل في العملات الأجنبية

(٩) الخسائر الائتمانية المتوقعة

من ١ يناير ٢٠٢٣	من ١ يناير ٢٠٢٤
حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(٨٦٦,٨٩٩)	(١,٦٨٨,١١٨)
-	٧,٩٣٧
(٤٦٩)	٢,٥٦٧
(٢,٥٤٠)	١٤,٦٣١
٣٨,٧٢٩	(٧٣٦)
(٨٣١,١٧٩)	(١,٦٦٣,٧١٩)

للقروض والتسهيلات
التزامات عرضية
ارصدة لدى البنوك
استثمارات مالية اذون - سندات
اصول اخرى

(١٠) مصرفوات إدارية وعمومية

من ١ يناير ٢٠٢٣	من ١ يناير ٢٠٢٤
حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(٣٦٧,٢٦٨)	(٥٠٠,٦٨٢)
(٢٠,٣٢٠)	(٢٣,٦٨٧)
(٣٨٧,٥٨٨)	(٥٢٤,٣٦٩)
(٥٣,١٤٤)	(٤٦,٥٠٠)
(٤٤٠,٧٣٢)	(٥٧٠,٨٦٩)
(٦٧,٧٢١)	(٦٢,٤٢٦)
(٦٥,٠٩٣)	(٦٦,٨١٩)
(١٧٥,١٩٥)	(٢٣٠,٣٨٢)
(٣٠٨,٠٠٩)	(٣٥٩,٦٢٧)
(٧٤٨,٧٤١)	(٩٣٠,٤٩٦)

تكلفة العاملين

أجور ومرتبات
تأمينات إجتماعية
اجمالي المرتبات
التزامات مزايا التقاعد
اجمالي تكاليف العاملين
مصرفوات إدارية أخرى
الاهلاك والاستهلاك
المصرفوات الجارية
مصرفوات إدارية
اجمالي مصاريف إدارية
اجمالي تكاليف العاملين ومصاريف إدارية

(١١) صافي إيرادات تشغيل أخرى

من ١ يناير ٢٠٢٣	من ١ يناير ٢٠٢٤
حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٦٣٨,٢٠٠	٣٥,٣٧٠
(٤٢,١٣٦)	(٤٩,٥٢٧)
٥٩٦,٠٦٤	(١٤,١٥٧)

إيرادات أخرى
مصرفوات أخرى
إيرادات (مصرفوات) تشغيل أخرى

القيمة بالالف جنية

(١٢) مصروفات الضرائب

من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(٢٧٢,٣٩٦)	(١١٧,٦١٧)
-	٥٠,٤٩٥
(٢٧٢,٣٩٦)	(٦٧,١٢٢)

ضرائب الدخل

ايرادات / مصروفات الضرائب المؤجلة

(١٣) نصيب السهم في الربح - الأساسي (جنيه مصري / السهم)

من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
-	-
-	-
-	-

صافي الربح (١)

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة (٢)

نصيب السهم في الربح (٢ : ١)

(١٤) نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٩٩,١٥٧	١٧٠,٥٨٠
٣,٤٢٤,٩١٣	٧,٦٨٦,٨٦٧
٣,٥٢٤,٠٧٠	٧,٨٥٧,٤٤٧

نقدية

أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي

(١٥) أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٤,٥٣٦,٩٤٧	٢٨,٩١٢
٥,٨٧٣,٨٣٥	١١,١٣٢,٢٨٠
(٢,٦٧٥)	(١,٨٣٥)
١٠,٤٠٨,١٠٧	١١,١٥٩,٣٥٧
١٠,٣٩٧,١٩٨	١١,١٥٩,١٨٢
١٣,٥٨٤	٢,٠١٠
(٢,٦٧٥)	(١,٨٣٥)
١٠,٤٠٨,١٠٧	١١,١٥٩,٣٥٧

حسابات جارية

ودائع

(عبء) خسائر الإضمحلال

بنوك داخلية

بنوك خارجية

(عبء) خسائر الإضمحلال

(١٦) القروض والتسهيلات للعملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
١,٩٤٠,٠٥٧	٢,٠١٤,٤٩٤
١,٧٦٤,٩٩٤	١,٧٩٩,٦٩٢
١١,٣٢١	٢٤,٤٥٣
٨,٠٠٦,٨٨١	١١,٦٢٣,٩٥٨
٣,٠٩٨,٣٨٥	٤,٠٧٥,٤٥٦
٣,١٣٢,٦٥٧	٦,٣٥١,٤٤٢
١٧,٩٥٤,٢٩٥	٢٥,٨٨٩,٤٩٥
(١,٩٢٠,٠٧٣)	(٣,٤٧٤,٣٢٣)
(٥٦,٣٨٦)	(٦٠,٣١٨)
١٥,٩٧٧,٨٣٦	٢٢,٣٥٤,٨٥٤

أفراد

قروض شخصية أخرى

قروض عقاره

بطاقات

مؤسسات

حسابات جارية مدينة

قروض مباشرة

قروض مشتركة

إجمالي القروض والتسهيلات

الخسائر الائتمانية المتوقعة

عوائد جنية

صافي محفظة القروض والتسهيلات للعملاء

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تحليل حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة معيار IFRS-٩ / الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع خلال العام كانت كما يلي :-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية ١ يناير ٢٠٢٤	١٠٣,٤٨٢	-	-	-	١٠٣,٤٨٢
عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة	٥٤,٠٨٠	-	-	-	٥٤,٠٨٠
الإعادات خلال السنة	(٢,٥٩٤)	-	-	-	(٢,٥٩٤)
	١٥٤,٩٦٨	-	-	-	١٥٤,٩٦٨

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالآلاف جنية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية ١ يناير ٢٠٢٤	٩٢٦,٩٣٠	٦١٢,٤٣٥	٢٧٧,٢٢٦	-	١,٨١٦,٥٩١
عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة	١,٠٧٤,٨١١	٢١٣,٢٠٢	٣٤٦,٠٢٤	-	١,٦٣٤,٠٣٧
متحصلات من ديون سبق اعدامها	١,٠٨١	-	-	-	١,٠٨١
محول من الأرصدة الدائنة	٤٠٩	-	-	-	٤٠٩
الاعدامات خلال السنة	(٤٢,٤٨٤)	(٢٥٠,٥٠٤)	-	-	(٢٩٢,٩٨٨)
فروق تقييم	٥٥,٦٨٠	٥١,٤٢١	٥٣,١٢٤	-	١٦٠,٢٢٥
	٢,٠١٦,٤٢٧	٦٢٦,٥٥٤	٦٧٦,٣٧٤	-	٣,٣١٩,٣٥٥

افراد

٢٠٢٣ ديسمبر ٣١	٨٠,٤٨٢
الرصيد في أول السنة المالية	٢٣,٠٠٠
عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٠٣,٤٨٢

المؤسسات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	١٨٧,٢١٠	٧١٤,١٢٥	١٥٣,٣٦٧	-	١,٠٥٤,٧٠٢
عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة	٧١٦,١٢٦	٢٥,٣٢٦	١٠٢,٤٤٧	-	٨٤٣,٨٩٩
متحصل من ديون سبق اعدامها	٤,٢٥٠	-	-	-	٤,٢٥٠
محول من الأرصدة الدائنة	٥٩٠	-	-	-	٥٩٠
فروق تقييم المخصصات بالعملات الاجنبية	١٨,٧٥٤	٥,٢١٤	٢١,٤١٢	-	٤٥,٣٨٠
مبالغ تم اعدامها خلال السنة	-	(١٣٢,٢٣٠)	-	-	(١٣٢,٢٣٠)
	٩٢٦,٩٣٠	٦١٢,٤٣٥	٢٧٧,٢٢٦	-	١,٨١٦,٥٩١

(١٧) استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

اسم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
اسهم شركات	٦٢٥,٤٤٤	٤٥٨,٠٠٩
سندات شركات	٩٨٩,٠١٠	٢٠٣,٣٠٢
اذون خزانة	٣,٩٨٥,٢٤٩	٢,٠٠٠,٤٠٠
اذون خزانة	٧,٤٢٤	(١,٢٧٧)
فروق تقييم	(٣٧٦,٤٦١)	(١١١,٩٨١)
عوائد لم تستحق	(٦٩٠,٠٩٥)	(٧٥١,٢٩٩)
عمليات بيع اذون خزانة مع التزام باعادة الشراء	٢,٩٢٦,١١٧	١,١٣٥,٨٤٣
صافي اذون الخزانة		
اذون خزانة واوراق حكومية اخرى وفقا لتواريخ الاستحقاق		
استحقاق ٩١ يوم	٨٥٠,٠٠٠	-
استحقاق ١٨٢ يوم	٢,٢٢٥,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
استحقاق ٣٦٥ يوم	٩١٠,٢٤٩	٤٠٠
اجمالي اذون خزانة واوراق حكومية اخرى	٣,٩٨٥,٢٤٩	٢,٠٠٠,٤٠٠
فروق تقييم القيمة العادلة	٧,٤٢٤	(١,٢٧٧)
عوائد لم تستحق	(٤٧,٥٥٦)	-
استحقاق ٩١ يوم	(٢١٣,٠٧١)	(١١١,٩٧٤)
استحقاق ١٨٢ يوم	(١١٥,٨٣٤)	(٧)
استحقاق ٣٦٥ يوم	(٣٧٦,٤٦١)	(١١١,٩٨١)
اجمالي العوائد تحت التحصيل		
عمليات بيع اذون الخزانة مع التزام باعادة الشراء	(٦٩٠,٠٩٥)	(٧٥١,٢٩٨)
عمليات بيع اذون الخزانة مع التزام باعادة الشراء	(٦٩٠,٠٩٥)	(٧٥١,٢٩٨)
اجمالي عمليات بيع اذون الخزانة مع التزام باعادة الشراء	٢,٩٢٦,١١٧	١,١٣٥,٨٤٣
صافي اذون الخزانة	٤,٥٤٠,٥٧١	١,٧٩٧,١٥٤
اجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالآلاف جنية

(١٨) استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	مفندات
٢,٦٥٠	٢,٦٥٠	سندات حكومية
-	١٠٦,٠٠٠	سندات شركات
٢,٦٥٠	١٠٨,٦٥٠	اجمالي السندات (١)
٦,٦٦٦,٥٧٧	١,٥١٤,٩٩٦	اذون خزانة
(٩٩,٨٨٨)	(١٥,٤٧٥)	عوائد لم تستحق
٦,٥٦٦,٦٨٩	١,٤٩٩,٥٢١	صافي اذون الخزانة
		اذون خزانة وفقا لتواريخ الاستحقاق
٣,٩٠٠,٠٠٠	-	استحقاق ٩١ يوم
١,٢٥٠,٠٠٠	-	استحقاق ١٨٢ يوم
١,٥١٦,٥٧٧	١,٥١٤,٩٩٦	استحقاق ٣٦٥ يوم
٦,٦٦٦,٥٧٧	١,٥١٤,٩٩٦	اجمالي اذون خزانة
		عوائد لم تستحق
(٦٩,٣١٦)	-	استحقاق ٩١ يوم
(١٠,٣٦١)	-	استحقاق ١٨٢ يوم
(٢٠,٢١١)	(١٥,٤٧٥)	استحقاق ٣٦٥ يوم
(٩٩,٨٨٨)	(١٥,٤٧٥)	اجمالي عوائد لم تستحق
٦,٥٦٦,٦٨٩	١,٤٩٩,٥٢١	صافي اذون الخزانة (٢)
٦,٥٦٩,٣٣٩	١,٦٠٨,١٧١	اجمالي السندات واذون الخزانة (١)+(٢)
		يخصم
(١٢,٢٩٥)	(٥,٦٠١)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٦,٥٥٧,٠٤٤	١,٦٠٢,٥٧٠	صافي الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

(١٩) استثمارات في شركات تابعة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات التابعة كما يلي :

٢٠٢٤ ديسمبر	٢٠٢٣ ديسمبر	مقر الشركة	إجمالي أصول الشركة	إجمالي التزامات الشركة بدون حقوق الملكية	إيرادات الشركة	أرباح/(خسائر) الشركة	نسبة مساهمة البنك %	قيمة المساهمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
تنمية للتأجير التمويلي والاستثمار - ايجي ليس	مصر	١,٢٨٤,٩٣٠	١,٠١٤,٤٥٥	٢٩٤,٦٣٨	٩٤٩		٩٩,٩٩ %	١٧٥,٠٠٠
تنمية للتأجير التمويلي والاستثمار - ايجي ليس	مصر	١,٢٨٩,٨٦١	١,٠٢٠,٣٣٥	٢٨١,٥٨٩	٩,٦١٣		٩٩,٩٩ %	١٧٥,٠٠٠

(٢٠) أصول غير ملموسة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	التكلفة في اول السنة المالية
١٣١,٥٦٣	١١٧,٩٤١	الاضافات
٢٣,٢٠٦	٢٠,٦٣١	الاستبعادات
(٣٦,٨٢٨)	-	التكلفة في نهاية السنة
١١٧,٩٤١	١٣٨,٥٧٢	مجمع الاستهلاك في اول السنة
(١٠٠,٢٢١)	(٨٩,٣٠٦)	مجمع اهلاك الاستبعادات
٣٦,٧٩٢	-	استهلاك السنة
(٢٥,٨٧٧)	(٢٣,٩٠٥)	مجمع الاستهلاك في اخر السنة
(٨٩,٣٠٦)	(١١٣,٢١١)	صافي الاصول الغير ملموسة
٢٨,٦٣٥	٢٥,٣٦١	

القيمة بالالف جنية

(٢١) أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
١٣٩,٦٤٤	٢١٩,٨٨٧	إيرادات مستحقة
١٢٠,٥٢٩	١٣٩,٢٧٥	مصرفات مقدمة
٣٧,٥٩٢	٣٢,٤٢٦	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون بعض العملاء
١,٠٤٥	٣,٥٨٨	تامينات وعهد
٧٨٤,٦٩٠	٨٤٠,٠٦١	دفعات مقدمة تحت شراء أصول ثابتة
٢٤٧,٧١٨	١٨٠,٥٩٢	أخرى
(٩٩١)	(١,٧٢٧)	مخصص عوائد تحت التحصيل
١,٣٣٠,٢٢٧	١,٤١٤,١٠٢	

(٢٢) استثمار عقارى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
١٩,٤٢٧	١١,٨٨١	التكلفة
(٢,٣٩٩)	(٢,٩٣٩)	مجمع الاهلاك
(٧,٥٤٦)	-	عبء اضمحلال
٩,٤٨٢	٨,٩٤٢	

(٢٣) أصول ثابتة

الاجمالى	تجهيزات على أصول مستأجرة	اصول ثابتة اخرى	اثاث	اجهزة ومعدات	تجهيزات وتركيبات	وسائل نقل	نظم الية	مبانى	اراضى	
٥٨٩,٩٧٨	٥٤,١٣٨	-	٩,٤٤٧	٤٣,٩٣٣	٧٣,٦٨٦	٥,٣٦٩	١٣٣,٠٦٥	١٦٠,٨٨٨	١٠٩,٤٥٢	التكلفة في أول السنة ٢٠٢٣/١/١
١٤٠,٥١٥	١,٦١٢	٢,٢٠٢	٣,١٤٩	٢٨,١٠٧	٣٥,٦٤٨	-	٢٠,٩٣٢	٤٨,٥٩٣	٢٧٢	الإضافات خلال السنة
(١,٤٣٠)	-	-	(٥٢٥)	(٤٢٩)	(٤٧٦)	-	-	-	-	تسويات على الأصول الثابتة
(١,٦٩٧)	-	-	-	-	-	(٧٢٠)	-	(٩٧٧)	-	الإستبعادات خلال السنة
٧٢٧,٣٦٦	٥٥,٧٥٠	٢,٢٠٢	١٢,٠٧١	٧١,٦١١	١٠٨,٨٥٨	٤,٦٤٩	١٥٣,٩٩٧	٢٠٨,٥٠٤	١٠٩,٧٢٤	التكلفة في آخر السنة
٢٥٤,٤٩٤	٥١,٩٦٨	-	٤,٧٥٤	١٤,٨٢٦	٤٦,٤٢٧	٥,٣٦٩	١٠٠,٠٠٢	٣١,١٤٨	-	مجمع اهلاك اول السنة
٤١٠,٥٢٥	-	-	٨٠٦	٦,٦٢٧	٥,٤٣٧	-	٢١,١٢٩	٥,٣٥٦	-	اهلاك السنة
(٩٩٠)	-	-	-	-	-	(٧٢٠)	-	(٢٧٠)	-	مجمع إهلاك الاستبعادات
٢٩٥,٠٢٩	٥٤,١٣٨	-	٥,٥٦٠	٢١,٤٥٣	٥١,٨٦٤	٤,٦٤٩	١٢١,١٣١	٣٦,٢٣٤	-	مجمع الاهلاك اخر السنة
٤٣٢,٣٣٧	١,٦١٢	٢,٢٠٢	٦,٥١١	٥٠,١٥٨	٥٦,٩٩٤	-	٣٢,٨٦٦	١٧٢,٢٧٠	١٠٩,٧٢٤	صافي الإصول الثابتة في ديسمبر ٢٠٢٣
٧٢٧,٣٦٦	٥٥,٧٥٠	٢,٢٠٢	١٢,٠٧١	٧١,٦١١	١٠٨,٨٥٨	٤,٦٤٩	١٥٣,٩٩٧	٢٠٨,٥٠٤	١٠٩,٧٢٤	التكلفة في أول السنة ٢٠٢٤
٧٨,٩١٨	-	-	١٣٤	٨,٠٥٧	١٦,٨٢٦	-	٥٣,٩٠١	-	-	الإضافات خلال السنة
(٩٢٦)	-	-	-	-	-	-	-	(٩٢٦)	-	الإستبعادات خلال السنة
(٤١,٢٥٩)	-	(٢,٢٠٢)	-	(١,٩٣٢)	(٥٠)	-	(٢٧,١٨٧)	(٩,٨٨٨)	-	تسويات على الأصول الثابتة
٧٦٤,٠٩٨	٥٥,٧٥٠	-	١٢,٢٠٥	٧٧,٧٣٦	١٢٥,٦٣٤	٤,٦٤٩	١٨٠,٧١٢	٢٠٧,٥٧٨	٩٩,٨٣٤	التكلفة في آخر السنة
٢٩٥,٠٢٩	٥٤,١٣٨	-	٥,٥٦٠	٢١,٤٥٣	٥١,٨٦٠	٤,٦٤٩	١٢١,١٣١	٣٦,٢٣٨	-	مجمع اهلاك اول السنة ٢٠٢٤
٣٧,٩٧١	-	-	٩١٢	٧,٩٦٨	٧,٢١٢	-	١٧,٧١٤	٤,١٦٥	-	اهلاك السنة
(٩٢٦)	-	-	-	-	-	-	-	(٩٢٦)	-	مجمع إهلاك الاستبعادات
(٢٧,١٧٢)	-	-	-	-	-	-	(٢٧,١٧٢)	-	-	تأثير التسويات على الأصول الثابتة
٣٠٤,٩٠٢	٥٤,١٣٨	-	٦,٤٧٢	٢٩,٤٢١	٥٩,٠٧٢	٤,٦٤٩	١١١,٦٧٣	٣٩,٤٧٧	-	مجمع الاهلاك خلال السنة
٤٥٩,١٩٧	١,٦١٢	-	٥,٧٣٣	٤٨,٣١٥	٦٦,٥٦٢	-	٦٩,٠٣٩	١٦٨,١٠١	٩٩,٨٣٤	صافي الإصول الثابتة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالآلاف جنية

(٢٤) أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٣,٠١٠,٤٨٢	٣,٢١٧,٧٢١	حسابات جارية
١,٠٦٣,٠٧٩	٨٠٠,٠٠٠	ودائع
٤,٠٧٣,٥٦١	٤,٠١٧,٧٢١	
٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	بنوك مركزية
١,٠٠٠,٠٠٠	٨٠٦,٩٣٧	بنوك محلية
٧٣,٥٦١	٢١٠,٧٨٤	بنوك خارجية
٤,٠٧٣,٥٦١	٤,٠١٧,٧٢١	
٤,٠٦٣,٠٧٩	٣,٨٠٠,٠٠٠	أرصدة ذات عائد
١٠,٤٨٢	٢١٧,٧٢١	أرصدة بدون عائد
٤,٠٧٣,٥٦١	٤,٠١٧,٧٢١	
٤,٠٧٣,٥٦١	٤,٠١٧,٧٢١	أرصدة متداولة
٤,٠٧٣,٥٦١	٤,٠١٧,٧٢١	

(٢٥) ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
١٠,٨٥٥,٦٨٩	١١,٧٦٦,٩٨٤	ودائع تحت الطلب
١٣,٢٣٣,٣٨٤	١٩,١٢١,٢٦٦	ودائع لأجل وبإخطار
٢,٣٤٩,٦٣٠	٤,٧٦٨,٥١٨	شهادات إيداع وإيداع
٢١٨,١٩٤	٨٨,٤٣١	ودائع التوفير
٢٧٢,٥٧٥	٣٦٠,٩٩٨	ودائع أخرى
٢٦,٩٢٩,٤٧٢	٣٦,١٠٦,١٩٧	
٢٣,٤٦٧,٩٣٣	٣١,٧٤٠,٤١٥	ودائع مؤسسات
٣,٤٦١,٥٣٩	٤,٣٦٥,٧٨٢	ودائع أفراد
٢٦,٩٢٩,٤٧٢	٣٦,١٠٦,١٩٧	
١,٨٠٠,١٤٢	١,٥٩٦,١٨٣	أرصدة بدون تكلفة
٢٥,١٢٩,٣٣٠	٣٤,٥١٠,٠١٤	أرصدة ذات تكلفة
٢٦,٩٢٩,٤٧٢	٣٦,١٠٦,١٩٧	

(٢٦) قروض أخرى

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	البيان
١,٠٤٣,٣٩٩	١,١٩٢,٦٣٤	القيمة الحالية للودائع المساندة
٤٠٦	-	قرض التجارى الدولى - الخدمات البيطرية
١٠٩,٩١٢	١٢٢,٨٤٩	الالتزام البيئى من البنك الاهلى
٢٢,٤٢٩	٣,٩٢٨	قرض صندوق اجتماعى تنمية مشروعات ١٣%
٢٢٠,٠٧٠	١٦٦,٩٠٨	منحة القرض السعودى
٤٦,٢٥٠	٨٧,٥٠٠	صندوق النقد السعودى - وزارة التعاون الدولى
٥٠٠,٠٠٠	-	قرض البنك المركزى
١,٩٤٢,٤٦٦	١,٥٧٣,٨١٩	

(٢٧) التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٣٩٠,٤٣٨	٨٥٢,١٢٧	عوائد مستحقة
٧,٠٠٣	١٠,٧٤٢	إيرادات مقدمة
٤٠,٣٩٣	٣٩,٥٥٧	مصرفات مستحقة
٣٥٤,٩٨٠	٤٦٢,١٧٣	أرصدة دائنة متنوعة
٧٩٢,٨١٤	١,٣٦٤,٥٩٩	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالالف جنية

(٢٨) مخصصات أخرى

الرصيد أول العام	المحمل على قائمة الدخل	تحويلات	فروق التقييم	المستخدم	الرصيد
١٦,٦٢٥	١٥,٠٠٠	-	-	(٧٢٦)	٣٠,٨٩٩
٢٠,٠٩٣	-	-	-	(٤٠٨)	١٩,٦٨٥
٢١,٠٧٣	(٧,٩٣٧)	-	٣٦٣	-	١٣,٤٩٩
٣,١٤٢	١,٩٥٨	٥٦١	-	(١٠٥)	٥,٥٥٦
٦٠,٩٣٣	٩,٠٢١	٥٦١	٣٦٣	(١,٢٣٩)	٦٩,٦٣٩

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

مخصص ضرائب

مخصص قضايا

مخصص الالتزامات العرضية

مخصصات أخرى

الرصيد أول العام	المحمل على قائمة الدخل	تحويلات	المستخدم	الرصيد
١٧,٩٩٩	٦,٣٠٠	-	(٧,٦٧٤)	١٦,٦٢٥
١٣,٣٤٦	٦,٥٨٧	١٦٠	-	٢٠,٠٩٣
٢١,٠٧٣	-	-	-	٢١,٠٧٣
٢,١٤٢	١,٠٠٠	-	-	٣,١٤٢
٥٤,٥٦٠	١٣,٨٨٧	١٦٠	(٧,٦٧٤)	٦٠,٩٣٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

مخصص ضرائب

مخصص قضايا

مخصص الالتزامات العرضية

مخصص فرق المبلغ المستحق على وزارة المالية / أرصده مدينه

(٢٩) التزامات مزايا التقاعد

المزايا العلاجية بعد التقاعد

مكافأة نهاية الخدمة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٤٢,٠٥٣	٩٩,٣١٧
٧٤,٧٩٠	٥٣,٣٣٧
١١٦,٨٤٣	١٥٢,٦٥٤

المبالغ المعترف بها بقائمة الدخل

التزامات مزايا التقاعد (طبي / معاش)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(٥٣,١٤٤)	(٤٦,٥٠٠)
(٥٣,١٤٤)	(٤٦,٥٠٠)

(٣٠) حقوق الملكية

(أ) رأس المال المرخص به

يبلغ رأس المال المرخص به ٥ مليار جنيه مصري.

- تم تعديل النظام الاساسي للبنك بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٠٠ مليون جنية الى ٥ مليار جنية بزيادة نقدية قدرها ٤,٥ مليار جنية كما تم النشر بجريدة الوقائع المصرية في ٢٥ مارس ٢٠٢٤ والتأشير بسجل البنوك لدى البنك المركزي المصري في ١ ابريل ٢٠٢٤ وكذا التأشير بالسجل التجاري للبنك في ٢٩ فبراير ٢٠٢٤ .

(ب) رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٥ مليار جنيه مصري موزعاً على ٦٢٥ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ٨ جنيهات.

(ج) احتياطات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٤١٦	٤١٦
٥٧١	٥٧١
(١,٢٧٧)	٥,٧٦٠
٦,٤٨٠	٦,٤٨٠
٢,٤٤٠	١٤,٩٩٥
٤٣٢,٤١٧	٤٦٥,٠٢٨
٤٤١,٠٤٧	٤٩٣,٢٥٠

إحتياط قانوني

إحتياط عام

احتياطي قيمة عادلة اذون وسندات خزانه دخل شامل

إحتياطى المخاطر البنكية

إحتياطى رأسمالى

احتياطى القيمة العادله للاستثمارات الماليه غير المقيدة

إجمالى الاحتياطيات في آخر العام

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالآلاف جنية

(د) فروق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة

تم إدراج الودائع المساندة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بالقيمة الحالية لأجل هذه الودائع وبسعر خصم ١٢,٤٢% بمبلغ ٢٥٠٠ مليون جنيه مصري ، وقد تم إدراج الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الإسمية ضمن حقوق المساهمين ببند فروق القيمة الحالية عن القيمة الإسمية للودائع المساندة بناءً على ما ورد بكتاب البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤.

(هـ) صافي أرباح العام والخسائر المرحلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
(٥٧٣,٧٧٠)	(٥٧٣,٨٤٥)	الرصيد في أول العام
(٧٥)	-	تسويات على الخسائر المرحلة
(٥٧٣,٨٤٥)	(٥٧٣,٨٤٥)	
-	-	صافي أرباح السنة
(٥٧٣,٨٤٥)	(٥٧٣,٨٤٥)	

(٣١) النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الارصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاث اشهر من تاريخ الاقضاء .

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٩٩,١٥٦	١٧٠,٥٨٠	وتتمثل النقدية وما في حكمها آخر العام فيما يلي:
١٠,٤١٠,٧٨١	١١,١٦١,١٩٢	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
٣,٨٣٠,٦٨٥	٨٠٢,٤٤٣	أرصدة لدى البنوك
١٤,٣٤٠,٦٢٢	١٢,١٣٤,٢١٥	إذون خزانة (بالصافي)
		النقدية وما في حكمها

(٣٢) التزامات عرضية وإرباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وقد بلغ قيمة المخصص المكون لها مبلغ ١٩,٦٨٥ ألف جنيه مصري.

(ب) إرباط عن قروض وضمائمات وتسجيلات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٢,٨٣٠,٠٢٥	٣,٦٣٤,٢٤٢	خطابات ضمان
١١١,٩٥٤	٢٠٤,١٥١	إعتمادات مستندية (إستيراد وتصدير)
٥١٤,٨٣٧	١,٠٠٣,٢٨٧	إرباطات القروض والضمانات
٣,٤٥٦,٨١٦	٤,٨٤١,٦٨٠	
(٧٧٩,٢٨٨)	(٩٩٥,٦٧٤)	يخصم: غطاءات نقدية
٢,٦٧٧,٥٢٨	٣,٨٤٦,٠٠٦	

(٣٣) المعاملات مع الأطراف ذو العلاقة

يتعامل البنك مع الأطراف ذو العلاقة على نفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير وذلك وفقاً للقواعد المصرفية المعتادة وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذو العلاقة في تاريخ القوائم المالية فيما يلي:

(١) القروض والتسهيلات لأطراف ذوي علاقة

(أ) شركة اي جي ليس

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
١٧٥,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠	استثمارات في شركات تابعة اي جي ليس
١٨٤,٣٢٩	٢٠٠,٠٨٩	تسهيلات ائتمانية
١٩,٢٧٧	٣٥,٨١٤	عوائد محصلة
-	١٩,٠٥٦	حسابات جارية
٦٦٨	٢١٣	عوائد مدفوعة

(ب) تعاملات شركة اي جي ليس مع بنك مصر

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
-	٣,٠٣٨	حسابات جارية
-	٣٠,٦٤٤	تسهيلات ائتمانية
-	٢٠,٨٩٥	فوائد مدفوعة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالالف جنية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		(ج) شركة م.م. أى للتمويل الاستراتيجي (سيولة)
-	٧٤,٠٥٥	-	٧٤,٠٥٥	تسهيلات ائتمانية
-	٦,٧٦٨	-	٦,٧٦٨	حسابات جارية
-	١٦,٤٧٨	-	١٦,٤٧٨	عائد ودائع وقروض مشابهة
-	٥٢٢	-	٥٢٢	مصرفيات ائتمانية و عمولات
-	٢٨٧	-	٢٨٧	ايرادات الاتعاب والعمولات
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		(د) بنك مصر
-	٤,٢٤٢,١٣٦	-	٤,٢٤٢,١٣٦	مساهمة بنك مصري راس مالة بنك التنمية الصناعية
-	-	-	-	ارصدة لدى البنوك
-	٣٨٠,٣٣٩	-	٣٨٠,٣٣٩	العوائد المحصلة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		(هـ) مجموعة شركات ابو المكارم
٩٥,٧٤٤	٩٢,٣٧٤	٩٥,٧٤٤	٩٢,٣٧٤	رصيد القرض

(٢) متوسط الدخل الشهري لأعلى ٢٠ موظف

- (أ) متوسط الدخل الشهري لأعلى ٢٠ دخل مجتمعين ٥,٥٧٠ الف جنية في العام المالي ٢٠٢٤ مقابل ٤,٢٧٨ الف جنية في العام المالي ٢٠٢٣ .
(ب) متوسط الدخل الشهري للفرد منهم ٢٧٨,٥ الف جنية في العام المالي ٢٠٢٤ مقابل ٢١٤ الف جنية في العام المالي ٢٠٢٣ .

(٣٤) الأصول الضريبية المؤجلة

اصول ضريبية مؤجلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		اصول ثابتة
-	٥,٧٥٩	-	٥,٧٥٩	مخصصات أخرى
-	١٠,٣٨٩	-	١٠,٣٨٩	التزامات مزايا التقاعد
-	٣٤,٣٤٧	-	٣٤,٣٤٧	اجمالي الضريبة التي ينشأ عنها اصل
-	٥٠,٤٩٥	-	٥٠,٤٩٥	التزامات ضريبة مؤجلة
-	١٣٦,٤٩٦	-	١٣٦,٤٩٦	فروق القيمة العادلة
-	١٣٦,٤٩٦	-	١٣٦,٤٩٦	اجمالي الضريبة التي ينشأ عنها التزام
-	٨٦,٠٠١	-	٨٦,٠٠١	صافي الالتزامات الضريبة المؤجلة

(٣٥) الموقف الضريبي للبنك في ٢٠٢٤/١٢/٣١

أولاً: ضريبة شركات الاموال :

- منذ بدأ البنك حتى عام ٢٠١٩ :

تم الفحص والربط والمجازاة عن هذه السنوات و سداد كافة الضرائب المستحقة ، ووفقا لآخر تسوية ضريبة مع مركز كبار الممولين فإن رصيد البنك بنموذج (٩) حجز دائن

٢- السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٣ :

تم تقديم الإقرارات الضريبة وكانت الأوعية الضريبية عنها (خسائر) ولم يتم تحديد موعد الفحص بعد .

ثانياً: ضريبة المرتبات :-

١ - من بداية نشاط البنك وحتى ٢٠٢٢ :

تم الفحص والربط والمجازاة و سداد كافة الضرائب المستحقة .

٢- أعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٤

تم تقديم التسوية الضريبة السنوية في الموعد القانوني و سداد الضريبة المستحقة من واقع التسوية وتم التحوط عن فروق الفحص المتوقعة بمخصص الضرائب

ثالثاً / ضريبة الدمغة :-

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ :

تم المجازاة عنها و سداد كافة الضرائب المستحقة ووفقا لآخر تسوية مع مركز كبار الممولين فإن رصيد البنك بنموذج (٩) حجز دائن .

الفترة من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١

تم سداد ضريبة الدمغة المستحقة من واقع الإقرارات الربع سنوية (نموذج ٨) وفقا للقانون وسيتم تقديم المستندات المطلوبة للفحص على المنظومة الإلكترونية لمصلحة الضرائب فور طلب مصلحة الضرائب فحص هذه السنوات

القيمة بالآلاف جنيةبنك العمال المصري (سابقا) قبل تاريخ الاندماج :أولاً: ضريبة شركات الأموال:

١. من بداية نشاط البنك حتى تاريخ الدمج في بنك التنمية الصناعية في ٣٠/١٠/٢٠٠٨:
تم المحاسبه عنها وسداد الضرائب المستحقه وفقا للتصالح مع مصلحة الضرائب .

ثانياً: ضريبة كسب العمل:

١- من بداية نشاط البنك حتى عام ٢٠٠٤
تم المحاسبه عنها وسداد الضرائب المستحقه.
٢- السنوات ٢٠٠٥ حتى ٣٠/١٠/٢٠٠٨ :
تم سداد الضرائب المستحقه من واقع التسويات لهذه السنوات وتم الفحص وورود نموذج (١٩) بالمطالبة وتم الطعن ولم يرد للبنك ما يفيد إتخاذ مصلحة الضرائب أى إجراء بشأنها.

ثالثاً : ضريبة الدمغة :

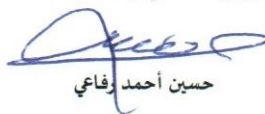
١ - السنوات من بداية نشاط البنك حتى صدور قانون الضرائب ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦:
تم الربط والسداد والتصالح في الدعاوى القضائية لهذه السنوات وفقاً لقانون التصالح وجارى التسوية مع شعبة الحجز بمركز كبار الممولين لتعديل الربط .
٢ - من ١/٨/٢٠٠٦ حتى تاريخ الدمج في بنك التنمية الصناعية في ٣٠/١٠/٢٠٠٨:
وردت مطالبة تقديرية عن هذه السنوات وتم الطعن عليها ولم يرد للبنك ما يفيد إتخاذ مصلحة الضرائب أى إجراء بشأنها.

رئيس مجلس الإدارة



أكرم تيناوي

الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب



حسين أحمد رفاعي

الرئيس التنفيذي للقطاع المالي



جمال ابو سنة